



وزارة الداخلية
التيادة العامة لشرطة الشارقة
إدارة مركز بحوث الشرطة



جرائم السرقة من المساكن بواقع الإحصاء الجنائي بإمارة الشارقة 2012-2020



الباحثة / رقية عبدالله الخلاقي

"جرائم السرقة من المساكن بواقع الإحصاء الجنائي
بإمارة الشارقة 2020-2102"

إعداد

الباحثة / رقية عبدالله الخلاقي

2021م

• خ . ج

• جرائم السرقة من المساكن بواقع الإحصاء الجنائي بإمارة الشارقة،
٢٠١٢- ٢٠٢٠ / رقية عبدالله الخلاقي.. الشارقة، الإمارات العربية
المتحدة : القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، ٢٠٢١.

— ص. ؛ — سم. (إصدارات مركز بحوث الشرطة ؛ ٢٢٣)

يشتمل على إرجاعات ببلبيوجرافية.

يشتمل على ملاحق.

١. جرائم السرقة - قوانين وتشريعات ٢. الجريمة والمجرمون -
الإمارات العربية المتحدة ٣ - جرائم الاحتيال والنصب ٤ - القانون
الجنائي - الإمارات العربية المتحدة ٥ - الشارقة (الإمارات العربية
المتحدة) - الأحوال الاجتماعية
- أ- العنوان.

ISBN 978-9948-8744-1-6

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة
مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبها
وليس بالضرورة عن رأي مركز بحوث الشرطة

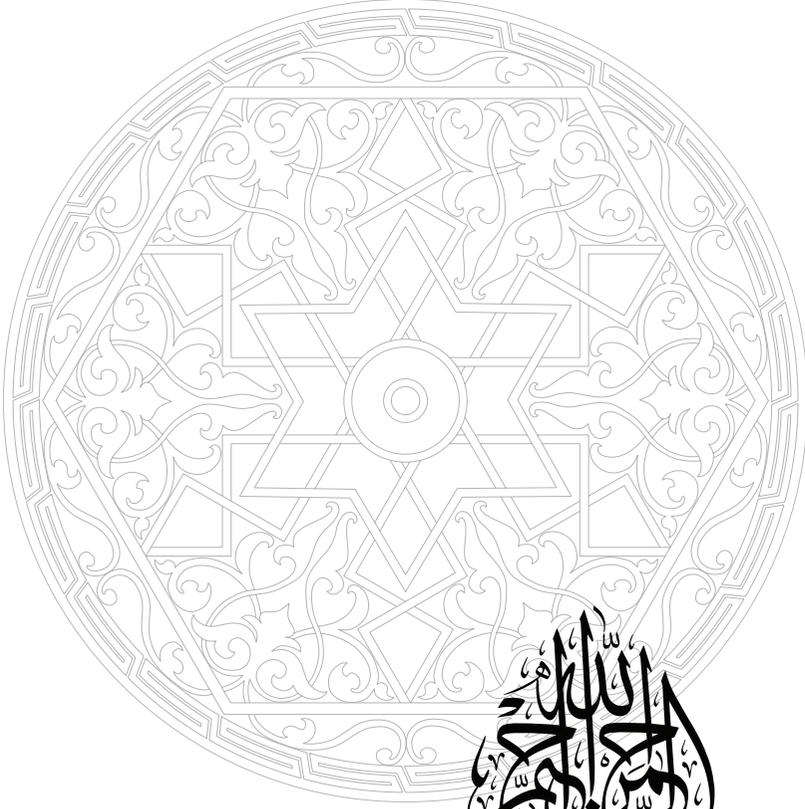
حقوق الطبع محفوظة لشرطة الشارقة / مركز بحوث الشرطة

الطبعة الأولى 1443هـ - 2021م

ص. ب: 29 ، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5945112 - 009716 براق: 5382013 - 009716

E-mail: prc@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae



قال تعالى:

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون

سورة الأنعام / الآية (82)

التوجه الاستراتيجية لوزارة الداخلية

2017 - 2021م

• الرؤية :

أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في تحقيق الأمن والسلامة.

• الرسالة :

أن نعمل بفاعلية وكفاءة ولتعزيز جودة الحياة لمجتمع الإمارات من خلال تقديم خدمات الأمن والسلامة بطرق ذكية وبيئة محفزة للابتكار وذلك حفاظا على الأرواح والأعراض والممتلكات.

• القيم :

- 1- العدالة.
- 2- العمل بروح الفريق.
- 3- التميز والابتكار.
- 4- حسن التعامل.
- 5- النزاهة.
- 6- الولاء.
- 7- المواطنة الايجابية.

• الأهداف الاستراتيجية :

- 1- تعزيز الأمن والأمان.
- 2- جعل الطرق أكثر أمنا.
- 3- تعزيز السلامة والحماية المدنية.
- 4- ضمان الجاهزية والاستعداد في مواجهة الأحداث.
- 5- تعزيز رضا المتعاملين بالخدمات المقدمة.
- 6- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
- 7- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شروط النشر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.
2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.
3. أن تتضمن الدراسة الرجوع إلى المصادر العلمية الحديثة.
4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.
5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.
6. لا يلتزم المركز برد أصل الدراسة سواء تم نشرها أم لا.
7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.

هيئة التحرير المشرفة على إصدارات
مركز بحوث شرطة الشارقة :

- المشرف العام : اللواء / سيف محمد الزري الشامي
قائد عام شرطة الشارقة
- رئيس التحرير : العميد الدكتور / خالد حمد الحمادي
مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة
- مدير التحرير : المقدم / عبدالله محمد المليح
رئيس قسم البحث العلمي
بمركز بحوث شرطة الشارقة
- الإشراف التنفيذي : المقدم / فهد محمد الحمودي
رئيس قسم التعاون والدعم العلمي
بمركز بحوث شرطة الشارقة
- الإشراف الفني : المساعد/ أحمد أمين الزرعوني

أعضاء الهيئة العلمية المشرفة على
إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة:

رئيس قسم البحث العلمي
بمركز بحوث شرطة الشارقة

• المقدم/ عبدالله محمد المليح

مكتب القائد العام

• المقدم/ د. خليفة يوسف بالحاي

مدير فرع الخدمات المساندة
بمركز شرطة خورفكان الشامل

• المقدم/ د. عبدالله سيف الذباجي

مدير فرع التعليم الافتراضي
بأكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة

• الرائد/ د. جاسم بن جرش السويدي

تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

ويعد مركز بحوث شرطة الشارقة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووآد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز البحوث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يساهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

اللواء / سيف محمد الزري الشامسي

قائد عام شرطة الشارقة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية ، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات مكافحة الجريمة ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمُد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2021م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي نحو التميز الاستراتيجي مواكبة للتطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإفرازاتها وتعالج قضايا أمنية وإدارية، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

تعالج هذه الدراسة موضوع هام يلامس اهتمامات جميع أطراف المجتمع والمتمثل في دراسة أسباب جرائم سرقة المساكن ويبين حجم هذه المشكلة في إمارة الشارقة، وقد توصلت الدراسة إلى إيجاد سبل العلاج للحد من جرائم سرقة المساكن، كما عرضت الدراسة أساليب سرقة المساكن على النطاق المحلي والاقليمي والدولي.

العميد الدكتور / خالد حمد الحمادي

مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

19 مستخلص
23 المقدمة
24 مشكلة الدراسة
24 تساؤلات الدراسة
25 أهمية الدراسة
26 أهداف الدراسة
27 منهج الدراسة
31 المبحث الأول: جريمة السرقة وأركانها وعقوباتها
31 - المطلب الأول: مفهوم السرقة
33 - المطلب الثاني: أركان جريمة السرقة
37 - المطلب الثالث: عقوبة جريمة السرقة
41 المبحث الثاني: جريمة السطو على المساكن
41 - المطلب الأول: جريمة السطو على المساكن في قانون العقوبات الاتحادي
42 - المطلب الثاني: الطرق والأساليب الإجرامية للدخول للمساكن وملحقاته
42 - المطلب الثالث: عقوبة جريمة السرقة على المساكن في قانون العقوبات الاتحادي
46 المبحث الثالث: التقارير والدراسات والبحوث التي تناولت موضوع السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبيان أسباب السرقة وإيجاد سبل الحد منها
47 - المطلب الأول: التقارير والدراسات التي تناولت موضوع السرقة محلياً وإقليمياً ودولياً . . . المنشورة عبر الإنترنت
56 - المطلب الثاني: الدراسات والبحوث المتوفرة في مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة
63 المبحث الرابع: الدراسة الميدانية
63 - المطلب الأول: اتجاهات رجال الأمن حول أسباب معالجة جريمة السرقة من المساكن
63 - المطلب الثاني: حجم جرائم السرقة من المساكن خلال الفتره (2012-2020م)
68 - المطلب الثالث: نتائج تحليل إحصائي لاستبيان دوافع ارتكاب جرائم سرقة المساكن على على المستوى المحلي لإمارة الشارقة خلال الفترة من (2012 - 2020م)
83 الخاتمة
83 النتائج
86 التوصيات
89 قائمة المصادر والمراجع
93 الملاحق

موضوع هذه الدراسة هو التعرف على أسباب ودوافع ارتكاب جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي الإقليمي والدولي، وواقع الإحصاء الجنائي بإمارة الشارقة (2012 - 2020)، ومدى فاعلية الجهود الشرطية المبذولة للوقاية منها ومكافحتها.

ومن أجل ذلك تناولت الدراسة بداية بيان المفهوم القانوني للسرقة وأركانها المادية والمعنوية وإستعراض الظروف المشددة للعقوبات الخاصة بأنماطها المختلفة ثم توضيح الأسباب العامة المؤدية لوقوع جرائم السرقة من المساكن. ثم تناولت الدراسة بيان حجم جرائم السرقة من المساكن بإمارة الشارقة خلال سلسلة زمنية في الفترة من 2012 وحتى عام 2020، وعقب ذلك قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية شملت إجراء استبيان استهدف العاملين في إدارة البحث الجنائي، وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة للوقوف على دوافع وأسباب ارتكاب جرائم السرقة من المساكن على المستوي المحلي لإمارة الشارقة، من خلال البلاغات الواردة إليهم، لتحقيق الهدف المنشود هو مكافحة تلك الجرائم لينعم المجتمع بالأمن والأمان.

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى العديد من النتائج أبرزها، أن أكثر الأعوام إرتفاعا للسرقة في الفيلا كان في عام 2019م حيث بلغت نسبتها (65%) في عام 2019م لاتوجد اي عمليات السرقة في كرفان حيث بلغت نسبتها (0%)، وتبين أن أكثر أوقات السرقة من المساكن تكون في مواسم الإجازات الصيفية وأثناء سفر العوائل للخارج وأوقات تنزههم في البلد نفسه العطل المدرسية والجامعات تأتي في المرتبة الأولى، وأن أكثر الطرق المستخدمة في السرقة من المساكن تكون عن طريق مراقبة المساكن وخلوها من أصحابها إما بسبب السفر أو التنزه. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الحلول والتوصيات الواجب الأخذ بها للوقاية من جرائم السرقة من المساكن من ناحية ومكافحتها من ناحية أخرى، تتمثل في توعية المواطنين والمقيمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأخذ الاحتياطات اللازمة لحماية مساكنهم من جرائم السرقة، وتغليظ العقوبة بحق مرتكبي جرائم السرقة من المساكن وخاصة في حالات العود للجريمة، وعمل برامج توعوية داخل المنزل والمسجد والمدرسة بالنسبة للطلبة بأنه سلوك ذميم وينافي الفطرة السوية.

Residential Burglary Crimes According To The Emirate of Sharjah's 2012-2020 Criminal Statistics.

This study is intended to throw the spotlight on causes of and motives associated with residential burglaries at local, regional and international levels, and on (2012 -2020) criminal statistics in The Emirate of Sharjah. It moreover aimed to identify the effectiveness of police's anti-residential burglary efforts. With that end in view, the study explained the legal concept of theft along with its material and mental elements; circumstances aggravating penalties for the various types of theft crimes as well as the underlying causes of residential burglaries. Study further shed light on the scale of residential burglaries in The Emirate of Sharjah during the period from 2012 to 2020.

To achieve the intended objective of the study: counter-ing residential burglaries, a questionnaire on causes of and motives associated with residential burglaries at The Emirate of Sharjah level was administered to personnel of CID and Comprehensive Police Stations Dept at Sharjah Police G.H.Q based on relevant communicated complaints. Study summed up with numerous findings, chief among them: the year 2019 saw the highest rate of burglaries from villas (65%), and that no thefts from caravans were witnessed in 2019. Findings have also shown that the period with recurrent residential burglaries was summer vacations while families are away from home, and that the most employed technique in carrying out such burglaries was to monitor and make sure no one at home. Study came up with a host of solutions and recommendations to prevent and counter residential burglaries, including raising awareness among both locals and residents, via various mass media, about precautionary measures against such type of thefts. Toughening penalty for perpetrators of such crime, particularly in the event of recidivism, and raising awareness in mosques, houses and schools about such despicable deviant behavior were also among the solutions and recommendations of this study.

المقدمة:

تعدّ جرائم السرقة من المساكن من الجرائم المقلقة التي حددتها وزارة الداخلية بعدد 15 جريمة، منها 7 جرائم متعلقة بالسراقات التي تسعى جميع أجهزة الشرطة لمكافحتها على المستوى المحلي، وتطرقت الباحثة لبيان مفهوم الجرائم المقلقة: وبيان دور الأجهزة الشرطة في الدولة في التصدي لهذه الجرائم بغية تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية بحلول 2021م للوصول للمركز الأول في معدلات تناقص الجريمة المقلقة، بما يحقق مجتمعا آمنا للعيش والفهم المشترك لكل المفردات الاجتماعية الداخلة فيه.

وفي إطار سعي الباحثة في البحث عن أسباب مشكلة السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وإيجاد الحلول المناسبة والتعرف على الإجراءات الشرطة المتخذة حيال الحد من جرائم السرقة من المساكن، تم إعداد هذه الدراسة لتعزيز دور مركز بحوث شرطة الشارقة في دعم اتخاذ القرار من خلال القيام برصد ما تم نشره عبر شبكة الإنترنت، وكذلك الدراسات المتوافرة في مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة، هذا بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة، وقد تناولت هذه الدراسة المواضيع الآتية: نسبة الجرائم السرقة من المساكن المرتكبة على المستوى المحلي خلال الفترة من 2012- 2020م، وأهم الدوافع والأسباب المؤدية إلى ارتكاب مثل تلك الجرائم، وتسليط الضوء على الإجراءات المتخذة من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للحد من ظاهرة السرقة من المساكن.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وقوع جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مما يؤدي إلى زعزعة الأمن والأمان بالنسبة للمواطن والمقيم والمجتمع بأكمله، ويعتبر أمن المجتمعات من أهم دعائم التقدم والازدهار والاستقرار، الأمر الذي يتطلب بالضرورة للبحث عن الدوافع والأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك، وعليه قامت الباحثة بعمل هذه الدراسة للوقوف على الدوافع والأسباب الكامنة وراء جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والعوامل المؤثرة على ذلك، ومعرفة إذا كانت ذات صلة بمرتكبي الجرائم، أو الضحايا، أم هناك قصور في أداء الجهاز بالشرطة، ونظراً لصعوبة قياس حجم جرائم السرقة من المساكن المرتكبة على المستوى الإقليمي والدولي سوف يقتصر البحث على بيان حجم جرائم السرقة من المساكن الواقعة على المستوى المحلي في إمارة الشارقة في الفترة من 2012-2020م، من خلال تحليل الواقع الإحصائي في جرائم السرقة من المساكن بإجراء استبيان للعاملين بإدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة، للتعرف على أسباب تلك الجرائم ودوافعها، وبيان حجم المشكلة من خلال البلاغات الواردة إليهم، وللتعرف على الإجراءات الوقائية المتبعة بهدف التوصل إلى أوجه القصور ومعالجتها تحقيقاً للهدف المنشود من هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الخاصة بأسباب ارتكاب جرائم السرقة من المساكن وطرق الوقاية، والحد من تلك الجرائم وهي كالآتي:

1. ما هو مفهوم جريمة السرقة وماهي أركانها؟
2. ما هو حجم جرائم السرقة في إمارة الشارقة خلال الفترة من (2012-2020م)؟
3. ما هي أكثر الأشياء التي تتم سرقتها من المساكن؟
4. ماهي أكثر المناطق التي ترتكب فيها جرائم السرقة من المساكن في مدينة الشارقة؟
5. ما هي الوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة السرقة في مدينة الشارقة؟
6. ما هي الإجراءات المتخذة من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقاية من جريمة السرقة من المساكن؟
7. ما هي الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية اللازمة في مجال جرائم مكافحة سرقة المساكن؟
8. ما مدى مساهمة الجمهور في الحد من جرائم السرقة في المساكن؟
9. ماهي المآلات المناسبة للحد من جريمة سرقة المساكن في مدينة الشارقة؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى الأسباب الآتية:

1. معرفة نسبة الزيادة في جرائم السرقة من المساكن في إمارة الشارقة خلال الأعوام من (2012-2020م).
2. التعرف على الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم سرقة المساكن التي تمكننا من معرفة أسباب السرقة التي تتم من قبل السارق أو بسبب الإهمال من قبل المجني عليه.

3. التعرف على دوافع وأسباب ارتكاب جريمة السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في البحث والتحري بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.
4. التعرف على الأسلوب الإجرامي المستخدم في عملية السرقة.
5. الاستفادة من الدراسة محلياً من خلال تجنب الأسباب التي تؤدي إلى جرائم سرقة المساكن بشكل عام، وإمارة الشارقة بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة إلى بيان دوافع جرائم السرقة من المساكن وأسبابها، وإيجاد الحلول المناسبة للحد من المستهدفات الأمنية المعنية بمكافحة جرائم السرقة من المساكن، وهي كالآتي:

1. بيان الأسباب العامة لوقوع جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
2. بيان حجم جرائم سرقة المساكن التي ارتكبت خلال الفترة من 2012-2020م في إمارة الشارقة، من خلال إجراء استبيان للعاملين في إدارة البحث الجنائي، وإدارة مراكز بحوث الشرطة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.
3. معرفة واقع جرائم سرقة المساكن بمدينة الشارقة، وتوضيح صعوبات الكشف عنها، وطرح الحلول اللازمة للحد من هذه الجريمة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يصف جريمة السرقة من المساكن، ويحاول وصف الأسباب ويسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة للوقاية من أخطارها، وكذلك الدراسة الميدانية المستخدمة في ذلك "الدراسة النظرية" التي تعتمد على المقارنة والتحليل مع الاستعانة بما ورد في التقارير عبر شبكة الإنترنت، وأيضًا الدراسات والكتب المتوفرة في مكتبة مركز بحوث الشرطة، لتحديد أسباب جريمة السرقة من المساكن ودوافعها، ووضع الحلول المناسبة للحد من آثارها.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية للدراسة: في الفترة ما بين عام 2012- 2020م.
- الحدود المكانية: تطبق هذه الدراسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الحدود الموضوعية:

موضوع الدراسة هو بيان حجم جرائم السرقة من المساكن أو المعدة خلال الفترة من 2012م- 2020م بإمارة الشارقة، وبيان نتائج تحليل إحصائي لاستبيان دوافع ارتكاب جرائم سرقة المساكن على المستوى المحلي لإمارة الشارقة خلال الفترة من 2012م- 2020م، من خلال إجراء استبيان للعاملين بإدارة البحث الجنائي إدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة، للتعرف على أسباب تلك الجرائم ودوافعها من خلال البلاغات الواردة إليهم، وأيضًا للتعرف على الإجراءات الوقائية المتبعة للحد من ظاهرة السرقة من المساكن.

- الحدود البشرية: منتسبو القيادة العامة لشرطة الشارقة.

تغطي هذه الدراسة "جرائم السرقة من المساكن المرتكبة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من ناحية الأسلوب الجرمي المستخدم فيها والمخاطر الناجمة عنها، والحلول اللازمة للحد من ارتكاب هذه السرقات.

ونظراً لصعوبة قياس حجم جرائم سرقة المساكن المرتكبة على المستوى الإقليمي والدولي سوف تكتفي الباحثة بعرض نتائج تحليل الاستبيان على مستوى إمارة الشارقة.

تقسيمات الدراسة:

تشمل هذه الدراسة على أربع مباحث:

❖ المبحث الأول: جريمة السرقة وأركانها وعقوباتها.

- المطلب الأول: مفهوم السرقة.
- المطلب الثاني: أركان جريمة السرقة.
- المطلب الثالث: عقوبة جريمة السرقة.

❖ المبحث الثاني: جريمة السطو على المساكن.

- المطلب الأول: جريمة السطو على المساكن في قانون العقوبات الاتحادي.
- المطلب الثاني: الطرق والأساليب الإجرامية للدخول للمساكن وملحقاته.
- المطلب الثالث: عقوبة جريمة السرقة على المساكن في قانون العقوبات الاتحادي.

❖ المبحث الثالث: التقارير والدراسات والبحوث التي تناولت موضوع السرقة

من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبيان أسباب السرقة وإيجاد سبل الحد منها.

- المطلب الأول: التقارير والدراسات التي تناولت موضوع السرقة محلياً وإقليمياً ودولياً المنشورة عبر الإنترنت.
- المطلب الثاني: الدراسات والبحوث المتوافرة في مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة.

❖ المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

- المطلب الأول: اتجاهات رجال الأمن حول أسباب معالجة جريمة السرقة من المساكن.
- المطلب الثاني: حجم جرائم السرقة من المساكن خلال الفتره (2012-2020م).
- المطلب الثالث: نتائج تحليل إحصائي لاستبيان دوافع ارتكاب جرائم سرقة المساكن على المستوى المحلي لإمارة الشارقة خلال الفترة من (2012-2020م).

المبحث الأول جريمة السرقة وأركانها وعقوباتها

تعدّ جريمة السرقة من الجرائم التي تزعزع شعور المجتمع بالأمن، إذ يفقد المجتمع إحساسه بالأمان على ممتلكاته الخاصة والعامة، والأمر الذي يدعو كافة الأجهزة الأمنية للعمل للحد من هذه الجريمة، في هذا المبحث سوف نتناول ماهية جريمة السرقة وأركانها وعقوباتها في ثلاثة مطالب: سنتناول في المطلب الأول مفهوم السرقة، وفي المطلب الثاني أركان جريمة السرقة، وفي المطلب الثالث عقوبة جريمة السرقة.

المطلب الأول: مفهوم السرقة

أولاً: التعريف اللغوي للسرقة

يشير التعريف اللغوي لجرائم السرقة إلى كلمتين وهما: جرائم، والسرقة، والمسكن. فالجرائم: مفردتها جريمة، وهي اسم لكل فعل يخالف القانون⁽¹⁾.

تعريف السرقة لغة هو بكسر الراء من (سرق)؛ أي: سرقة مالاً، وسرق الشيء يسرقه سرقةً واسترقه، ورجل سارق يقال له السلال، وسل الرجل وأسل إذا سرق، والإسلال: السرقة الخفية. واسترق السمع؛ أي: استرق مستخفياً، ويسارق النظر إليه

1. محمد العدناني، معجم الأغلط اللغوية المعاصرة، بيروت، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، الطبعة الأولى، 1984م.

إذا اهتبل غفلته لينظر إليه، والسارق عند العرب من جاء مستترا إلى جزر فأخذ منه ما ليس له، وسرق الشيء سرقا: خفي⁽²⁾.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للسرقة

هنالك مجموعة كبيرة من التعاريف الاصطلاحية لجرائم السرقة من المساكن، ويعني هذا الاختلاف إلى اختلاف مشارب كل علم وفن، والذي يمكن بيانه على النحو الآتي:

1. عرف البعض السرقة بأنها أخذ الشيء من الغير خفية من مكلف عاقل بالغ، مالا متقوما مقدر شرعا⁽³⁾.
2. وعرفها البعض الآخر بأنها الاستيلاء خلسةً على شيء منقول للغير مع نية التصرف كمالك لهذا الشيء⁽⁴⁾.

ثالثاً: التعريف الفقهي للسرقة:

عرفها الفقهاء بأنها أخذ الشيء خفية، ومحلها مال محرز ومملوك⁽⁵⁾.

-
2. محمد بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ط الثالثة، مادة (سرق)، ج العاشر.
 3. منلا خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1962م، ج الثاني.
 4. جبرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م، ط الأولى.
 5. أحمد بن الشحنة، لسان الحكام في معرفة الأحكام، البابي الحلبي، القاهرة، ط2.

رابعاً: التعريف القانوني في قانون العقوبات الإماراتي

عرف المشرع الإماراتي في المادة (382) من قانون العقوبات الاتحادي جريمة السرقة بأنها "اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني، وتسري في شأنها أحكام المادة (383) يعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب جريمة سرقة اجتمعت فيها الظروف الآتية:

1. أن تقع ليلاً.
2. أن تقع من شخصين فأكثر.
3. أن يكون أحد الجناة حاملاً سلاحاً⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: أركان جريمة السرقة

حسب ما ذكرت الباحثة إن جريمة سرقة المساكن تعد من أخطر الجرائم والآفات التي تصيب المجتمعات وتؤدي إلى زعزعة الأمن والأمان منها، إذ إنّ هذا النوع من الجرائم يرتبط بعدة عوامل من أبرزها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والوازع الديني، وذلك عند تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمثل في البطالة، الفراغ، رفقاء السوء، مماّ ينجم عنه ظهور مثل هذا السلوك الإجرامي، ويستهدف ممتلكات الأشخاص ومقتنياتهم⁽⁷⁾.

6. قانون العقوبات الاتحادي ، رقم 3 لسنة 1987 المعدل بالقانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2005م، بدولة الإمارات العربية المتحدة ، شركة دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع (ذ.م.م) ، جمعية الحقوقيين، 2006م.

7. مجموعة القواعد والأحكام الصادرة عن محكمة تمييز في دبي في السرقة، محاكم دبي ، من 2004م إلى 2014م ، المكتبة القانونية، 2018م.

تتكون جريمة السرقة من ثلاثة أركان، سنتناولها من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الركن المادي (فعل السرقة)

يرسم الفعل حدود المشرع الجنائي، فالفعل -باعتباره سلوكاً إنسانياً- هو ما يعني المشرع، وكل واقعة تنتفي عنها صفة الفعل لا يتصور أن تكون محلاً للتجريم. وينطوي الفعل على قيمة قانونية ذاتية، فهو في ذاته يوصف بأنه غير مشروع، ومن أجل ارتكاب يقرر القانون العقاب كفعل السرقة، وفعل القتل، وفعل الزنا. ويتعين التمييز بين نوعين من الفعل: الفعل الإيجابي، والفعل السلبي أو الامتناع⁽⁸⁾.

ثانياً: محل جريمة السرقة

تعتبر السرقة اعتداء على الملكية تتحقق بوسيلة معينة هي أخذ الشيء؛ أي: انتزاعه من حيازة صاحبه دون رضائه ونقله إلى حيازة السارق. إذن يجب إبراز الشروط الواجب توافرها في محل جريمة السرقة على النحو الآتي:

1. أن يكون محل السرقة مالا ذا طبيعة مادية.

2. أن يكون المال منقولاً.

3. أن يكون مملوكاً لغير الجاني.

8. المستشار أحمد محمود خليل، رئيس محكمة الاستئناف، الوسيط في شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة معلقاً عليها بأحكام المحكمة الاتحادية العليا، ج.أ، الأحكام العامة، المجلد الأول، 2016م.

• أن يكون محل السرقة مالاً ذا طبيعة مادية:

لا تقع السرقة إلا على مال مادي فهو كل شيء ذي كيان ملموس يصلح في نظر القانون لأن يكون محلاً للملك، وعلى هذا الأساس يفقد الشيء صفة المال إذا كان خارجاً عن دائرة التعامل بطبيعته أو بحكم القانون إذا كان لا يصلح لأن يكون محلاً لحق عيني كالإنسان، والمياه في البحار أو الهواء في الجو، أو جنث الموتى. وكذلك لا تصلح محلاً للسرقة الأفكار والآراء والابتكارات والحقوق الشخصية والمنافع. لأنها لا تحرك ولا يمكن حيازتها أو نقلها، كذلك لا يعد سارقاً من يحصل بغير وجه حق على منفعة من آخر، كمن يركب القطار أو حافلة النقل العام خلسة.

أما إذا كان الشيء مالاً مادياً فإنه يصلح محلاً للسرقة بغض النظر عن شكله؛ أي: سواء أكان جسماً صلباً أو سائلاً أو غازاً.

• أن يكون المال منقولاً:

من شروط جريمة السرقة أن يكون محلها مالاً، وهذا لا يكفي بل يجب أن يكون هذا المال منقولاً حتى يمكن نقله وأخذه أو نزعها والاستيلاء عليه.

ومفهوم المنقول في قانون العقوبات أوسع من مفهومه في القانون المدني، لأنه يشمل كل شيء قابل بطبيعته للنقل من مكان لآخر، ولو كان القانون المدني يعتبره من العقارات حكماً، فيدخل فيه في هذا المعنى العقار بالتخصيص كالأسمدة والبذور المعدة لزراعة الأرض والمواشي والأدوات الزراعية التي يرصدها صاحب الأرض لخدمتها واستغلالها، وماكينه المصعد والتماثيل المثبتة في مداخل القصور.

إذن كل شيء يمكن نقله من مكانه أو حيزه يعتبر منقولاً ولو كان عقاراً بالاتصال أيضاً، مثل أبواب المنازل أو نوافذها والأحجار التي يتشكل منها المبنى وسور الحديقة أو سقف المنزل الخشبي أو مواسير التدفئة المركزية في المنازل والأشجار والمحصولات الزراعية إذا أمكن للسارق أن يفصلها عن الشجر أو الغراس.

• أن يكون مملوكاً لغير الجاني

لا تقوم جريمة السرقة في حق السارقة إلا إذا كان المال المنقول محل فعل الأخذ والاستيلاء مملوكاً لغير السارقة، إذ في هذه الحالة فقط يتحقق الاعتداء على ملكية الغير. أما الأموال التي لا مالك لها فإنها لا تصلح محلاً لجريمة السرقة، وكذلك لا تقع جريمة السرقة من مالك الشيء أنه آل إليه عن طريق الميراث أو الوصية أو الهبة، كذلك لا تقع جريمة السرقة ما دام المال مملوكاً للجاني، ولو كانت للغير على المال حقوق كرهن أو حق ارتفاق أو وعد بالبيع. وتطبيقاً لذلك لا يعتبر سارقاً المؤجر الذي يختلس المنقول من مستأجر قبل انتهاء مدة الإيجار ودون وجه حق، ولا المودع الذي يختلس الوديعة ويستولي عليها دون علمه رغم وجود حق الحبس للمودع لديه، والسبب في عدم وقوع السرقة في هذه الأمثلة يعود إلى أن فعل المؤجر أو المودع يتضمن اعتداء على الحيازة دون الملكية، وجريمة السرقة لا تقوم إلا بالاعتداء على كليهما معاً⁽⁹⁾.

9. محمد صبحي نجم، قانون العقوبات القسم الخاص "الجرائم المخلة بالمصلحة العامة والثقة العامة والجرائم الواقعة على الأموال وملحقاتها"، كلية الحقوق الجامعة الأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1435 هـ، 2014م، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: الركن المعنوي (القصد الجنائي)

القصد الجرمي في جريمة السرقة ينحصر في قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الجريمة بأنه يستولي على المال المنقول المملوك للغير بنية تملكه لنفسه وحرمان مالكه منه، ويتفق غالبية الفقهاء على هذا التفسير. إذن، لا يكفي لجريمة السرقة القصد العام بل لا بد من وجود القصد الخاص الذي يهدف إلى نية تملك المال موضوع السرقة، وهذا ما أكدته محكمة التمييز الأردنية بقولها (جريمة السرقة تقوم على توافر ركنين أساسيين، القصد العام بأخذ مال الغير بغير رضاه، والقصد الخاص، والقصد الخاص يتمثل في نية تملك المال. تحقق القصد الخاص يترتب عليه قيام السرقة. انقضاء هذا القصد يترتب عليه عدم قيامها، فعلى المحكمة أن تبين تلك النية وتشير للدليل على توافرها. أما إن اكتفت بالإشارة فقط إلى توفر القصد العام فإن حكمها فيها قصور، إذن عناصر الركن المعنوي في السرقة، هما: 1- القصد العام. 2- القصد الخاص⁽¹⁰⁾.

المطلب الثالث: عقوبة جريمة السرقة

أولاً: عقوبة جنح السرقة في ظرفها البسيط

نصت المادة 407 من قانون العقوبات الأردني على السرقة بصورتها العادية والبسيطة، حيث جعلت عقوبتها الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة إذا وقعت السرقة عن طريق الأخذ أو النشل.

10. محمد صبحي نجم، قانون العقوبات القسم الخاص "الجرائم المخلة بالمصلحة العامة والثقة العامة والجرائم الواقعة على الأموال وملحقاتها"، كلية الحقوق الجامعة الأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1435هـ، 2014م، مرجع سبق ذكره.

ويبدو أن سبب التخفيف في هذه الجريمة يتمثل في أن السارق لم يستعمل وسيلة عنيفة في الحصول على ما يريد، وبالتالي عدم تعريض المجني عليه للأذى. هذا بالإضافة إلى أن ما يتم الاستيلاء عليه عادة لا يكون على درجة كبيرة من الجسامة المادية كالنقود والساعات وغيرها. والظاهر أن الشارع الأردني قد انحاز إلى تبني المذهب المادي في الضرر أكثر من المذهب الشخصي، فكلما قلت قيمة المسروق خف عقاب السارق بغض النظر عن الخطورة الشخصية⁽¹¹⁾.

وحدد المشرع الإماراتي الاتحادي الأعدار القانونية المخففة العامة في نص المادة (96) في قانون العقوبات الاتحادي، حيث تنص على أنه "يعد من الأعدار المخففة حداثة سن المجرم أو ارتكاب الجريمة لبواعث غير شريرة أو بناء على استفزاز خطير صدر من من المجني عليه بغير حق"، وهذه الأعدار واردة على سبيل الحصر حيث سبق للمادة (94) عقوبات أن حددت بقولها: "الأعدار إما أن تكون معفية من العقاب أو مخففة له، ولا عذر إلا في الأحوال التي يعينها القانون".

ثانياً: عقوبة جنح السرقة في ظرفها المشدد

لقد نص المشرع الإماراتي على وسيلة ارتكاب الجريمة كظرف م شدد للعقاب في حالتين:

- السرقة من شخصين فأكثر (المادة 6/389 عقوبات اتحادي).
- والأخرى من شخص يحمل سلاحاً (المادة 2/388 عقوبات اتحادي).

11. أ. د. كامل حامد السعيد، شرح قانون العقوبات الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1435 هـ، 2014 م.

تضمنت المادة (389) عقوبات ظرفا مشددا لعقوبة السرقة يتعلق بوسيلة ارتكابها مثلا إذا تمت الجريمة عن طريق التسور أو الكسر من الخارج أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو صحيحة من غير موافقة صاحبها، وإذا كان الشخص انتحل صفة عامة أو كاذبة أو إنه مكلف بخدمة عامة تكون نفس عقوبة التشديد، أما إذا استعان المتهم بشخص آخر معه في ارتكاب السرقة هنا تكون العقوبة عن مدة لا تقل عن سنة.

وإذا كان الجاني يحمل سلاحا، فإن السرقة يحاسب عليها مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على سبع سنوات، وحتى لو لم يستعمل الجاني السلاح لتخويف المجني عليه، فيكفي أنه حاملا لذلك السلاح ولو كان خفية⁽¹²⁾.

ثالثاً: عقوبة جنایات السرقة

حسب ما نصّت المادة (383) من قانون العقوبات الاتحادي يعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب جريمة سرقة اجتمعت فيها الظروف الآتية:

1. أن تقع ليلاً.
2. أن تقع من شخصين فأكثر.
3. أن يكون أحد الجناة حاملا سلاحا.
4. أن تقع في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا كان دخوله بوساطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة عامة أو كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة.
5. أن تقع بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال سلاح⁽¹³⁾.

12. د. جودة حسين جهاد ، قانون العقوبات الاتحادي ، القسم الخاص ، 2003، ج 2، ط الثالثة.
13. قانون العقوبات، قانون اتحادي رقم 3 لسنة 1987م، جمعية الحقوقيين، أبريل 1993.

المبحث الثاني جريمة السطو على المساكن

المطلب الأول: جريمة السطو على المساكن في قانون العقوبات الاتحادي

تعاقب المادة (383) المشار إليها سابقا على جريمة السطو على المساكن، السرقات التي تقوم بها العصابات المسلحة على المنازل ليلاً، ويدل انتشار هذه السرقات في أي مجتمع على اختلال حالة الأمن فيه على نحو يندر بالخطر، وتتضح خطورة هذه السرقات من عدد الظروف التي تطلب المشرع اجتماعها لقيامها، وكل ظرف منها يكفي بذاته لتشديد عقوبة جنحة السرقة أو لتحويلها إلى جناية. فاجتماع هذا العدد من الظروف المتنوعة يجعل السرقة على درجة عالية من الخطورة، ويبرر العقاب عليها بأشد العقوبات المقررة لجريمة السرقة.

وبما أن المحور الأساسي للبحث هو جرائم السرقة من المساكن سوف تقوم الباحثة ببيان الظرف المشدد المتعلق بجناية السطو على المساكن على النحو الآتي:

اعتبر المشرع هذه الجريمة جنائية نظراً لتوافر أكثر من ظرف مشدد لوقوعها، والتي تتمثل فيما يأتي:

"أن تقع ليلاً، أن يكون أحد الجناة حاملاً سلاحاً، أن تقع في مكان مسكون أو معد لسكنى أو أحد ملحقاته إذا كان دخوله بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح

مصطنعة، أو انتحال صفة عامة أو كاذبة، أو ادعاء القيام بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة، أو عن طريق الإكراه والتهديد باستعمال السلاح⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: الطرق والأساليب الإجرامية للدخول للمساكن وملحقاته

عبارة عن الظروف التي يجب اجتماعها لقيام جنائية السطو على المساكن، وهي كالآتي:

1. ظرف الليل وتعدد الجناة (شخصين فأكثر).
2. حمل السلاح والإكراه أو التهديد باستعمال السلاح.
3. وقوع السرقة في مكان مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته بإحدى الوسائل المبينة بالمادة محل التعليق.
4. أما الظرف الخامس والأخير فهو دخول المسكن بواسطة التزيي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو إبراز أمر مزور مدع صدوره من موظف الحكومة⁽¹⁵⁾.

المطلب الثالث: عقوبة جريمة السرقة على المساكن في قانون العقوبات الاتحادي

حسب ما نصت عليه المادة (386) طبقاً لقانون العقوبات الإماراتي فيما يتعلق بمكان ارتكاب الجريمة كالسرقة من مكان مسكون ومافي حكمه، والسرقة من مكان

14. النقيب، علي سيف الذباجي وآخرون، جرائم السرقة بإمارة الشارقة (دراسة ميدانية)، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، ط2005، 1.
15. المستشار إيهاب عبد المطلب، نائب رئيس محكمة النقض، جرائم السرقة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط الأولى، 2016م.

مسور ومنها ما يتعلق بزمن ارتكاب الجريمة كظرف الليل، يعاقب بالسجن المؤقت كل من ارتكب جريمة سرقة إذا وقعت الجريمة ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم حاملاً سلاحاً. ويعاقب بالعقوبة ذاتها على السرقة التي تقع ليلاً وفي محل مسكون من فاعل واحد يحمل سلاحاً⁽¹⁶⁾.

الظروف المشددة للسرقة في القانون الإماراتي:

مثلاً شدد المشرع الإماراتي العقاب المقرر للسرقة بحسب ما إذا كانت السرقة غير مصحوبة بظروف مشددة أو كانت من النوع المشدد أو من دور العبادة أو عند اجتماع عدة ظروف معينة أو في حالة السرقة بالإكراه. وبحسب المادة 390 عقوبات اتحادي فإنها تعاقب على السرقة غير المشددة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بالغرامة، وأما عقوبة السرقات المشددة فإنها تختلف بحسب ظروف التشديد، وتسمى بالعقوبة التعزيبية، وأما الحدية فهي لا تعرف الظروف المشددة أو المخففة. كما أن التوبة ليس من شأنها إسقاط الحد.

يشدد المشرع عقوبة السرقة في بعض الحالات فاقترانها بسبب من أسباب التشديد، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى فئتين:

1. ظروف مشددة دون أن تؤثر على طبيعة السرقة (أي: بقاء السرقة جنحة).
2. أركان تشدد من عقوبة السرقة ومن طبيعتها (أي: تحول إلى جنائية).

16. الدكتور/ عبد الرزاق الموافي عبد اللطيف، أ. القانوني الجنائي المشارك بالمعهد ، قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة، القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 وفقاً لأحدث التعديلات الواردة بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 2016م ، سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (9)، الطبعة الثالثة، 1438هـ، 2017م.

يمكن تقسيم الظروف المشددة للعقوبة كالآتي:

"ظروف المتعلقة بزمان ارتكاب الجريمة"، وهنا يعاقب المشرع الاتحادي مشدداً لعقوبة السرقة بذهبه في المادة (388) عقوبات على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على سبع سنوات إذا وقعت السرقة ليلاً، ومن شخص يحمل سلاحاً، ويعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات إذا وقعت السرقة من أحد العاملين في المكان الذي يعمل به أو أضراراً بمتبوعه، والعلة من التجريم أن الفاعل يستغل ظرف الظلام لتسهيل عليه عملية السرقة، وأن الإضاءة لم تكون منتشرة في كل مكان، وبالتالي ارتأى المشرع في الإبقاء على هذا الظرف، ولعل الليل يشكل مهجعاً أيضاً للناس فيه يخلدون إلى النوم، وهذا ما يساعد الفاعل على فعلته.

قاعدة السرقة: سرقة - أركانها القاعدة الصادرة سنة 2005 جزاء التي تضمنها حكم محكمة التمييز - دبي بتاريخ 2005/10/8م في الطعن رقم 323/2005 جزاء.

جريمة السرقة عدم اكتمال أركانها إلا بثبوت توافر نية الجاني في اختلاس المال المنقول من المجني عليه بقصد تملكه التزام محكمة الموضوع بالتعرض لهذا الركن في الجريمة عند قضائه لإدانته متى كانت هذه النية محل نزاع. مخالفة ذلك قصور⁽¹⁷⁾.

استعرضنا فيما سبق المعنى اللغوي والاصطلاحي لجرائم السرقة من المساكن وأركانها وعقوبة جريمة السرقة، وفي هذا القسم سنستعرض أسباب وقوع جرائم السرقة من المساكن من خلال عرض الأدبيات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وسنبينها على النحو الآتي:

17. مجموعة القواعد والأحكام الصادرة عن محكمة تمييز دبي السرقة من 2014، 2004م، إعداد المكتبة القانونية 2018م.

المبحث الثالث

التقارير والدراسات والبحوث التي تناولت موضوع السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبيان أسباب السرقة وسبل الحد منها

سعت الباحثة في هذه القسم إلى عرض مجموعة من التقارير والدراسات والبحوث عن جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي/ وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها، وأيضاً معرفة المستهدفات الأمنية المعنية بمكافحة جرائم السرقة من المساكن.

تم تقسيم هذا المبحث كالآتي:

- ❖ **المطلب الأول:** التقارير والدراسات التي تناولت موضوع السرقة محلياً وإقليمياً ودولياً المنشورة عبر الإنترنت.
- ❖ **المطلب الثاني:** الدراسات والبحوث المتوافرة في مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة.

المطلب الأول: التقارير والدراسات التي تناولت موضوع السرقة محلياً وإقليمياً ودولياً المنشورة عبر الإنترنت.

تناولت الباحثة هنا مجموعة من الدراسات والبحوث على المستوى المحلي والإقليمي والدولي المنشورة عبر الإنترنت، وهي على النحو الآتي:

التقارير والدراسات المنشورة عن جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي:

أولاً: التقرير المنشور عبر الإنترنت عن جرائم المساكن على المستوى المحلي بعنوان "خلال عام 2016 مقارنة بالعام الماضي انخفاض معدلات الجرائم في الشارقة 50% - الشارقة" يبين الآتي:

من خلال هذا التقرير أوضح العقيد محمد راشد بيات مدير عام العمليات الشرطية عدة نتائج لجرائم السرقة من المساكن، وهي كالتالي: هناك تراجع كبير في مستوى الجريمة بشكل عام 2016م مقارنة بعام 2015م، إذ نجد أن جريمة السرقة من المساكن قد انخفضت في عام 2016م بعدد (223) قضية حيث كانت في عام 2015م بعدد (433)؛ أي: انخفضت بنسبة (1.9%).

وضّح العقيد محمد راشد بيات الإجراءات الأمنية التي اتخذتها القيادة العامة لشرطة الشارقة للحد من جريمة السرقة من المساكن كالاتي:

1. تم إطلاق دوريات الحد من الجريمة التابعة لإدارة التحريات والمباحث الجنائية، ودوريات الإسناد التابعة لإدارة المرور والدوريات واللتنين تم استحداثهما مؤخراً.

2. حملات التوعية التي يتم تنظيمها بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة لاستهداف الجمهور.

3. تعريف الجمهور بالتدابير والاحتياطات التي ينبغي اتخاذها من قبل أفراد المجتمع وكافة القطاعات المستهدفة⁽¹⁸⁾.

ثانياً: التقرير الصادر عن القيادة العامة لشرطة أبوظبي "حول اختبار تطبيق" حارس الأمن لحماية المنازل من السرقة" بتاريخ 8 يوليو 2014م، وهو كالاتي:

قامت شرطة أبوظبي المتمثلة بإدارة العمليات بربط غرفة العمليات بمنازل المشتركين في الخدمة على دراسة ابتكار جديد يسمى "حارس الأمن" يمكنه الكشف عن أية محاولات لاقتحام المساكن، وحمايتها ضد اللصوص في غياب أصحابها أثناء سفرهم خارج البلاد، ويساعد هذا الابتكار على تعزيز شعور السكان بالأمن على أرواحهم وممتلكاتهم الشخصية.

ويعتمد الابتكار الجديد على التقنية الحديثة وما توفره من وسائل اتصالات، وهو عبارة عن منبه آلي محمول يتم تثبيته وتفعيله داخل المنزل ويرتبط بشكل مباشر بغرفة عمليات الشرطة، وفي حال محاولة اللصوص الدخول إلى المنزل يستطيع تحديد إحداثيات الموقع بشكل مباشر، مما يؤمن المسكن من عمليات السطو على مدار الساعة. هذا يدل على حرص شرطة أبوظبي على تعزيز مستويات الأمن والسلامة والمسؤولية الاجتماعية لما لهذا الابتكار من قدرة عالية على مكافحة السرقة من المساكن، وتعتبر الطريقة المثلى لتثبيته غرفة العمليات لأية محاولات سرقة أو اعتداء إجرامي على

18. <http://www.albayan.ae/across%the%uae/news%and%reports/2016%11%21%1.2>
771645

المساكن في أسرع وقت ممكن، هذا يعكس أهمية التطبيقات الذكية التي تلقى اهتماماً كبيراً من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁹⁾.

فيما يتعلق بأكثر الأسباب المؤدية إلى جرائم سرقة المساكن في إمارة أبوظبي حسب ما جاء في التقرير الصادر من جريدة الاتحاد بعنوان "البيوت يتركها أصحابها ولا يبلغون مراكز الشرطة عن سفرهم" بما يأتي:

1. عدم إبلاغ أصحاب المساكن الشرطة عن سفرهم لقضاء العطلة خارج الدولة أو أي غرض كان.
2. عدم إغلاق المساكن بأحكام، وترك البوابات بدون صيانة.
3. عدم ترك الإنارة الخارجية مضاءة.
4. ترك البطاقات وبروشورات الإعلانات، والصحف على الأبواب مما يؤدي إلى طمع المجرمين للقيام بجريمة السرقة.
5. إعطاء سائق المنزل أو الخادمة مفتاح البيت، فقد يكونان السبب الرئيسي في تسهيل مهمة اللصوص⁽²⁰⁾.

ثالثاً: التقرير المنشور عبر الإنترنت عن جرائم المساكن على المستوى المحلي، التقرير الصادر عن القيادة العامة لشرطة دبي "بعنوان 3 ثغرات وراء سرقات المساكن" بتاريخ 2016/3/16م، بين الأسباب الآتية:

وضح هذا التقرير بأن شرطة دبي قامت بتوفير تطبيق ما يسمى "أمن المساكن" عبارة عن برنامج حماية المساكن، أثبت فاعلية كبيرة في خفض مؤشر جريمة سرقة

19. <http://www.snyar.net/>

20. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=75736&y=2012&article=full>

المساكن، حيث تراجعت البلاغات بعد تطبيقه من (315) بلاغا في عام 2014م إلى (289) بلاغا في عام 2015م، ونجد أن جريمة السرقة من المساكن قد انخفضت في عام 2015 بنسبة (1.08%)، ويمكن الاشتراك بالخدمة بطرق مختلفة وسهلة من خلال التوقيع عبر الموقع أو عن طريق التطبيق الإلكتروني.

من خلال الدراسة التي أجريت بالنسبة لجرائم سرقة المساكن، بواسطة قسم تحليل الأساليب الإجرامية، بالإدارة العامة للتحريات بالقيادة العامة لشرطة دبي توصلت إلى عدة نتائج مهمة:

1. تكرار الأسلوب الإجرامي، توصلت الإدارة العامة لتحريات دبي قسم التحليل الإجرامية إلى نتائج مهمة بهذا الشأن، وهو بأن المجرمين ينتمون إلى الجنسية نفسها سواء كانت آسيوية أم أفريقية، وتكرر جرائمهم بشكل مزعج.
2. انتماء المجرمين إلى الجنسية نفسها، كالجنسية الآسيوية واللاتينية والأفريقية، ينتمون إلى عصابات تكلفهم بالسراقات وتخطط لهم عن بعد.
3. عدم ارتداعهم بالرغم من معاقبتهم، وإيعادهم عن الدولة، إذ يعودون مجددا بجوازات سفر جديدة، نظرا لسهولة الحصول على ذلك في بلدانهم.
4. عدم اهتمام أصحاب المساكن بوضع معايير الوقاية من السرقات، مثال على ذلك عدم تجاوب بعض أصحاب المنازل بالاشتراك في خدمة "أمن المساكن" خصوصا أن الخدمة مجانية، ويمكن الاشتراك فيها بسهولة عن طريق التسجيل عبر الموقع الإلكتروني، أو التطبيق الذكي لشرطة دبي.
5. دخول المجرمين للدولة بالتحايل على الدولة عن طريق التعاون مع بعض الكفلاء مقابل مبلغ مالي، وذلك بمنحهم تأشيرة تاجر أو رجل أعمال أو حتى

سائح لأشخاص لا تتوافر لديهم أدنى معايير هذه المهنة أو المواصفات، يمكن أن لا يملك 100 درهم، ولا يجيد اللغة الإنجليزية أو حتى اللغة العربية(21).

رابعاً: التقارير والدراسات والأخبار المنشورة عن جرائم سرقة المساكن على المستوى الإقليمي

جريمة سرقة منزل رجل الأعمال السعودي "العمودي" تعود تفاصيل هذه الجريمة حسبما نشر بجريدة البيان بتاريخ 13 مارس 2017م عبر موقعها الإلكتروني، بأنه من الأسباب الرئيسية لمقتل رجل الأعمال السعودي الشهير "أحمد العمودي" بهدف سرقة ماله والذي يصل إلى 11 مليون ريال، هو وجود أشخاص لهم معرفة بتحركاته وتفصيل حياته. المتمثلة في سائقه الخاص سعودي الجنسية، اتفق مع أصحابه المكونين من ستة أشخاص على تنفيذ جريمتهم بسرقة بمسكنه وقتله بالرغم من وجود كاميرات مراقبة، ونظام أمني لعبور مدخل الفيلا(22).

خامساً: التقارير والدراسات والأخبار المنشورة عن جرائم سرقة المساكن على المستوى العربي

◀ تقرير بعنوان "السرقة بالإكراه والسطو المسلح: كابوس يهدد الأمن العام، للكاتب وائل الجبالي - القاهرة"، ويوضح هذا التقرير أهم أسباب سرقة المساكن كالاتي:

1. ضعف الرقابة الأمنية في المدينة والطرق.

21. <http://www.emaratalyoun.com/local%section/accidents/2016%03%16%1.8793>
86.

22. <http://www.albayan.ae/five%enses/east%and%west/2017%03%13%1.2885632>

2. سهولة امتلاك الأشخاص للأسلحة النارية وامتلاكهم للأسلحة الأخرى مثل الأسلحة البيضاء وغيرها التي لها الدور الكبير في مساعدة اللصوص القيام بعملية السرقة.
3. البطالة وعدم توفر العمل لتلبية احتياجاتهم اليومية، مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة.
4. مدمني المخدرات الذين ليس لديهم مصدر يحصلون منه على المكيفات، وهم في الغالب من يقومون بالسرقة والخطف.
5. ومن الحلول التي وضعتها هذه الدراسة للحد من جريمة سرقة المساكن هي: زيادة الدوريات بتلك الأماكن، ونشر رجال الأمن بشكل سري في محاولة لضبط تلك العناصر⁽²³⁾.

◀ تقرير من خلال جفرا نيوز يوم الأحد الموافق 22-03-2015م بعنوان "جريمة السرقة في الأردن" القبض على عصابة متخصصة في سرقة المنازل".

اقتبست الباحثة حسب ما جاء في التقرير، "بأنه قد تمكن العاملون في شعبة البحث الجنائي إقليم العاصمة" من القبض على مجموعة جرمية مكونة من خمسة أشخاص امتهنت سرقة مساكن المواطنين، إذ قام عدد من المواطنين بتقديم بلاغات لدى البحث الجنائي بتعرض مساكنهم للسرقة بأسلوب كسر وخلع الأبواب وسرقة محتوياتها من مصاغ ذهبية ونقود وأجهزة كهربائية وإلكترونية.

23. <http://alhilalalyoum.com/news/42555/22,3,2017/>.

وعليه تم تشكيل فريق متخصص للتحقيق في هذه القضايا، ومن أهم الأسباب التي تبينت لهم من خلال التحقيق هي:

1. بأن معظمهم من ذوي الأسبقيات.
2. وجود تعاون بين اللصوص وخدم المساكن (الخدم أو السائق).

من جانبها أهابت مديرية الأمن العام بالمواطنين: باتخاذ كافة إجراءات السلامة والحماية المادية اللازمة لمساكنهم، وعدم الاحتفاظ بأيّ مبالغ مالية كبيرة، أو مصاغ ذهبية أثناء خروجهم من المساكن لفترات طويلة، واستخدام أشخاص موثوق منهم كالخدم والسائقين، وإخفاء مقتنياتهم الثمينة عنهم، وضرورة إبلاغ إدارة البحث الجنائي عن أيّ مشبوهات من الأشخاص أو المركبات⁽²⁴⁾.

◀ **التقرير الصادر عن أخبار لبنان 24 عبر الموقع الإلكتروني بتاريخ 2017/1/24م بعنوان أساليب السرقة في لبنان "جنوب فنون" .. شاهدوا ماذا حصل شمالاً (دموع الأسمر - الديار).**

يشير التقرير إلى أن أحد أهم الأسباب لجرائم السرقة من المساكن في لبنان، والتي ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وتنوعها ما بين المساكن والمحلات التجارية وسرقة السواح والمتسوقين وحتى دور العبادة، والسرقة باتت حتى في وضح النهار، وترجع أسبابها الرئيسية إلى عدة عوامل منها:

1. الضائقة الاقتصادية والحرمان.
2. عدم توفر عناصر القوى الأمنية بشكل واسع.

24. <http://www.jfranews.com.jo/more/107298/1>

3. البطالة والفقر اللذان ينتشران في صفوف الشباب.
4. انتشار ظاهرة الحبوب المخدرة، والتي تعتبر الآفة الأخطر لأنها تذهب العقل فيرتكب متعاطيها مثل تلك الجرائم.
5. نتيجة سياسة الظلم والحرمان والاستهتار من قيادات طرابلسية⁽²⁵⁾.

سادساً: التقارير والدراسات المنشورة عن جرائم سرقة المساكن على المستوى الدولي

◀ التقرير المنشور عبر الموقع الإلكتروني بعنوان "ظاهرة سرقة المنازل بين التكاليف المادية والآثار النفسية والاجتماعي، لكومبس - ستوكهولم السويد" بين أسباب سرقة المساكن على النحو الآتي:

1. فصل الصيف يعد الموسم المناسب لممارسة اللصوص جرائم السرقة بسبب وجود معظم الناس بإجازاتهم.
2. مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها وبالذات "الفيس بوك، والسناپ جات، والإنستغرام"، والتي تساعد اللصوص على معرفة الأماكن والأوقات المناسبة للسرقة.
3. وجود أحياء راقية حيث إن الأغنياء غالباً ما يكون هدف اللصوص سرقة مساكنهم.
4. عدم استثمار الشرطة مواردها في مكافحة السرقة بالشكل الصحيح لأنها تعتبر السرقة 1% من أنواع الجرائم المبلغ عنها⁽²⁶⁾.

25. <http://www.lebanon24.com/articles/1485235653621474000>

26. <http://www.lebanon24.com/articles/1485235653621474000>

خلص التقرير إلى مجموعة من الحلول، وهي:

1. تركيب أجهزة الإنذار التي تساهم في تخويف اللصوص من ارتكاب سرقاتهم.
2. يمكن إخبار الأقرباء بشكل فردي عن السفر، وليس التشهير به عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة أو ترك ستائر النوافذ مفتوحة لتهدية المنزل أثناء السفر، إذ يمكن أن تبدو هذه الأشياء لنا بسيطة لكنها تعتبر الخيط المهم للصوص لارتكاب جرائم سرقة المساكن.
3. استغلال عدد أكبر من الموارد الشرطية للحد من هذه الظاهرة⁽²⁷⁾.

◀ التقرير المنشور عبر الموقع الإلكتروني من خلال جريدة الرياض يوم الثلاثاء الموافق 25 جمادي الآخرة - 13 مارس 2018م بعنوان "تصاعد جرائم القتل والسرقه في أمريكا" بين أسباب سرقة المساكن على النحو الآتي:

يشير هذا التقرير بأن جرائم السرقة والنهب في الولايات المتحدة بازدياد بشكل ملحوظ حسبما ما أوضحه مكتب التحقيق الاتحادي "ايه . اف . بي". خبراء الجرائم الجنائية قلقون ومنزعجون للغاية إزاء جرائم السرقة، ذكر التقرير أن عددا من التفسيرات قد قدمت لتوضيح سبب زيادة معدلات الجريمة ومن ضمنها تخفيض التمويل للأجهزة الأمنية الولائية والمحلية، مما أدى بدوره إلى تقليل تواجد عناصر الشرطة في الطرقات بالمدن الكبيرة، فضلا عن أسباب ديمغرافية تتعلق بتعداد السكان من حيث المواليد والوفيات، الصحة، الزواج وغيرها. والزيادة في عدد الذكور الذين تتراوح

27. <http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=2982796>

أعمارهم ما بين 14 إلى 24 عاما والكثير منهم من العاطلين عن العمل، أو من لديهم رفقاء السوء، وهذا يشكل خطرا كبيرا على أمن المجتمع⁽²⁸⁾.

◀ التقرير المنشور عبر الموقع الإلكتروني من خلال صحيفة "الصن البريطانية" يوم الجمعة الموافق 2017/3/31م عبر المحرر عبد الرحيم الفارسي بعنوان سرقات المساكن في بريطانيا لغز كبير:

بيّن لنا هذا الخبر أن عمليات السرقة ارتفعت خلال 6 سنوات الماضية ، ولم تستطع شرطة بريطانيا القبض إلا على 1 من بين 10 مرتكبين لهذه الجرائم، واسترجاع فقط كمية قليلة من المسروقات المالية، وقالت "إيفينت كوبر" رئيسة لجنة الداخلية بأن الشرطة مشتتة في عدة اتجاهات نتيجة تطور أنواع الجرائم، وسوف يتم لاحقا مساءلة الشرطة عن سبب العجز في فك ألغاز الجرائم البسيطة، ولم يذكر الخبر تفاصيل أخرى حول أسباب انتشار جريمة سرقات المنازل في بريطانيا⁽²⁹⁾.

المطلب الثاني: الدراسات والبحوث المتوافرة في مكتبة مركز بحوث شرطة الشارقة.

أولاً: دراسة بعنوان "جرائم السرقة" للباحث المستشار "إيهاب عبد المطلب" نائب رئيس محكمة النقض،، وقد بيّن أسباب سرقة المساكن، وهي:

1. يفضل السارق السرقة في الليل حيث يخيم الظلام ويسوده الهدوء وتقف الطرقات ويخلد أغلب الناس للراحة.

28. <http://www.alriyadh.com/223375>

29. <http://www.skynewsarabia.com/web/article/936501/>

2. تعدد السارقين يشير الباحث هنا بتعدد السارقين؛ أي: من شخصين مما يسهل تنفيذها، فرؤية المجني عليه عدة أشخاص يساهمون في الاعتداء على ماله تلقى الرعب في نفسه فتجعله يجبن عن مقاومته. بعكس ما إذا كان السارق شخصا واحدا يمكن أن يقاومه ويتغلب عليه⁽³⁰⁾.

ثانياً: دراسة بعنوان "جرائم السرقة بإمارة الشارقة (دراسة ميدانية)" علي سيف الذبأحي وآخرون - وقد بيّنت أسباب سرقة المساكن، وهي كآآآي:

1. الظروف المادية المتعلقة بالجاني، المتمثلة في البطالة، عندما يجد المرء نفسه عاطلا عن العمل، ولا يتوفر لديه المورد اللازم لسد احتياجاته الفردية أو العائلية، وفي ظل ضغوط الحياة والمتطلبات الزائدة التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الجرائم، وهي جرائم السرقة⁽³¹⁾.
2. سلوك المجني عليه وتصرفاته التي تكون حافزا لارتكاب مثل هذه الجرائم، تعتبر من الأسباب غير المباشرة لوقوع جرائم السرقة، والمتمثلة في عدم اهتمام المجني عليه باتباع أساليب الوقاية، مثلا: ترك النوافذ أو الأبواب مفتوحة أو غير محكمة الغلق.
3. وعدم قيام المجني عليه بإبلاغ مركز الشرطة عن فترة تغيبه عن مسكنه لأنه عند قيام صاحب المسكن بإبلاغ الشرطة عن فترة تغيبه عن مسكنه الإدارات الشرطة تتبع نظاما أمنيا خاصا لحماية المساكن.

30. المستشار إيهاب عبد المطلب، جرائم السرقة، ط الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر القاهرة، 2016م.

31. النقيب، علي سيف الذبأحي وآخرون، مرجع سابق.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، وهي:

1. النظر إلى تغليظ العقوبات بحق مرتكبي جرائم السرقة، وبصفة خاصة في حالات العود. وهو الأمر الذي يحقق الردع الخاص لدى مرتكبيها، والردع العام لمن يحاول ارتكابها.
2. إلحاق كافة العاملين بإدارة البحث الجنائي بالشارقة بالدورات التدريبية المتعلقة بالوقاية ومكافحة جرائم السرقة، وذلك للاستفادة الكاملة من كافة العناصر البشرية العاملة بها في هذا المجال⁽³²⁾.

ثالثاً: بحث بعنوان "التحديات الأمنية التي تواجه الشرطة في مكافحة جرائم سرقة الكيبلات الكهربائية والمستودعات في إمارة الشارقة"، وقد بيّن أسباب السرقة كالآتي:

1. قيام بعض العاملين أو الخدم بدافع الانتقام من رب العمل لشعورهم بالظلم لعدة أسباب ومنها، عدم تقاضيهم رواتبهم، ولقيام رب العمل بتأنيبهم أو توبيخهم نتيجة عدم أدائهم العمل على النحو المطلوب.
2. اتسام المنطقة بالخلو من المارة يسهل للمجرم التخفي عن أعين الشرطة والقيام بجريمته وهروبه دون حدوث أيّ تعرض له.

كما خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات الآتية للوقاية من السرقة:

1. القيام بحملات التفتيش بالتعاون مع العمل والعمال وإدارة المنشآت للقبض على المخالفين.

32. النقيب ، علي سيف الذباجي وآخرون، مرجع سابق.

2. الربط بين إدارات الشرطة المختلفة لتبادل المعلومات ما بينهم بشأن المتهمين المقبوض عليهم والمعلومات الشاملة المتوفرة لديهم.
 3. الاستفادة من مناهج البحث العلمي وتطوير البرامج التدريبية لإفراد البحث الجنائي للوقاية من الجريمة ومكافحتها⁽³³⁾.
- رابعاً: بحث بعنوان "جناية السرقة بالإكراه في الأماكن العامة" .. وقد بيّن أسباب السرقة كالآتي:

1. عدم اتخاذ المجني عليه إجراءات الحيطة والحذر الواجب اتباعها لحماية مساكنهم سواء كانت من ناحية تصميم الفيلا أم تركيب أجهزة الإنذار.
2. اختلاف التركيبة السكانية حيث تختلف أطباع وعادات وميول الجنسيات الوافدة، مما يصعب على الأجهزة الشرطة أو المواطنين أو المقيمين في كشف نواياهم، وقد يكون لدى البعض منهم الدافع الحقيقي هو القدوم للدولة بغرض ارتكاب جرائم السرقة والاستيلاء على الأموال ثم الفرار مرة أخرى خارج الدولة.

وخلص البحث إلى مجموعة من الحلول منها:

1. زيادة الدورات التدريبية في مجال البحث والتحري وأساليب الكشف عن الجريمة لزيادة الحس الأمني لدى الأفراد العاملين بهذا المجال، مما يمنحهم القدرة على سرعة الوصول لمرتكبي الجرائم.

33. الملازم، سعيد سالم سعيد خصوني، التحديات الأمنية التي تواجه الشرطة في مكافحة جرائم سرقة الكيبلات الكهربائية والمستودعات في إمارة الشارقة ، 2012م، بحث ترقية.

2. التأخر في فتح البلاغ، وبالتالي التأخر في التعميم على السيارة التي يستخدمها الجناة، وكذلك التأخر في عملية سؤال الشهود إن وجدوا، وتمشيط المنطقة، ولهذا يجب توعية كافة المقيمين في الإمارة بعدم التأخير في البلاغ⁽³⁴⁾.

نرى من خلال ما تم عرضه أن هنالك قواسم مشتركة بين أسباب جرائم السرقة من المساكن سواء على الصعيد المحلي أم الإقليمي أم الدولي، ويمكن أن نبيّن الأسباب المشتركة كالآتي:

1. عدم إبلاغ أصحاب المساكن الشرطة في حال غيابهم عن المسكن سواء بالسفر أم التنزه أم التسوق.
2. ضعف الرقابة الأمنية في المدينة والطرق، واتسام المنطقة بالخلو من المارة، ممّا يسهّل على المجرم التخفي عن أعين الشرطة، والقيام بجريمة دون حدوث أيّ تعرض له.
3. كثرة البطالة والفقر الذي ينتشر في صفوف الشباب في بعض البلدان، مثل: مصر ولبنان.
4. وجود فئة مدمني المخدرات وأصحاب السوابق، وهم من يقومون بالسرقة والجرائم المختلفة تحت تأثير المخدر.
5. مراقبة المجرمين لأصحاب المساكن عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف قنواتها، ممّا يساعدهم على معرفة أوقات وأماكن تواجدهم، وذلك يساعدهم على القيام بجرائمهم بسهولة.

34. الملازم أول/ حمد سعيد النقبي ، جنائية السرقة بالإكراه في الأماكن العامة ، 2015م، بحث ترقية.

6. عدم اهتمام المجني عليه باتباع أساليب الوقاية من سرقة المساكن، مثلاً: ترك المنافذ والأبواب مفتوحة وغير محكمة الغلق.

7. قيام بعض العاملين أو خدم المنازل بالسرقة أو مساعدة المجرمين للقيام بالسرقة في مساكن من أرباب العمل لشعورهم بالظلم، لعدم تقاضيتهم رواتبهم أو لقيام رب العمل بتأنيبهم أو توبيخهم لأتفه الأسباب.

في ختام هذا المبحث سنقوم بجمع كافة أسباب السرقات موزعة بين النطاق المحلي للدولة من جهة والنطاق الإقليمي والدولي من جهة أخرى، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2)

أسباب سرقة المساكن على بين النطاق المحلي والنطاق الإقليمي والدولي

أسباب سرقة المساكن على النطاق الإقليمي والدولي	أسباب سرقة المساكن على النطاق المحلي
- ضعف الرقابة الأمنية في المدينة والطرق.	- عدم قيام صاحب المسكن بإبلاغ الشرطة عن فترة تواجدهم خارج المسكن لقضاء العطلة وغيرها خارج الدولة أو أيّ غرض كان.
- سهولة امتلاك الأشخاص للأسلحة النارية والأسلحة البيضاء وغيرها التي لها الدور الكبير في مساعدة اللصوص للقيام بعملية السرقة.	- عدم إغلاق أبواب المسكن بأحكام، وترك البوابات بدون صيانة، عدم ترك الإنارة الخارجية مضاءة.
- البطالة وعدم توفر العمل لتلبية احتياجاتهم اليومية، مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة.	- ترك البطاقات وبروشورات الإعلانات، والصحف على الأبواب مما يلفت انتباه اللصوص للقيام بجريمة السرقة.
- مدمني المخدرات الذين ليس لديهم مصدر يحصلون منه على المكيفات، وهم في الغالب من يقومون بالسرقة والخطف.	- ترك مفتاح المسكن مع السائق أو الخادمة، فقد يكونان السبب الرئيسي في تسهيل مهمة السارق.
- ذوي الأسبقيات ورفقاء سوء.	- انتماء المجرمين إلى الجنسية نفسها، كالجنسية الآسيوية واللاتينية والأفريقية، ينتمون إلى عصابات تكلفهم بالسرقات وتخطط لهم عن بعد.
- وجود تعاون بين اللصوص وخدم المساكن الخادم أو السائق.	

أسباب سرقة المساكن على النطاق الإقليمي والدولي	أسباب سرقة المساكن على النطاق المحلي
	<p>- عدم ارتداعهم بالرغم من معاقبتهم، وإبعادهم عن الدولة، إذ يعودون مجددا بجوازات سفر جديدة، نظرا لسهولة الحصول على ذلك في بلدانهم.</p> <p>- الظروف المادية المتعلقة بالجاني، المتمثلة في البطالة، عندما يجد المرء نفسه عاطلا عن العمل ولا يتوفر لديه المورد اللازم لسد احتياجاته الفردية أو العائلية، وفي ظل ضغوط الحياة والمنتطلبات الزائدة التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الجرائم.</p>

المبحث الرابع الدراسة الميدانية

المطلب الأول: اتجاهات رجال الأمن حول أسباب وسبل معالجة هذه الجريمة

نتناول في هذا المبحث واقع جريمة السرقة من المساكن بإمارة الشارقة خلال الخمس سنوات الماضية، وتحليلاً إحصائياً لاستبيان دوافع ارتكاب جرائم السرقة من المساكن وأسبابه على المستوى المحلي لإمارة الشارقة، واتجاهات رجال الأمن حول أسباب معالجة هذه الجريمة من خلال البلاغات الواردة إليهم.

المطلب الثاني: حجم جرائم السرقة من المساكن أو المعدة خلال الفترة (2012-2020م) في إمارة الشارقة

أولاً: أعداد إجمالي السرقة خلال سنوات الدراسة

بالنظر إلى الواقع الحالي لإجمالي جرائم السرقة من المساكن أو المعدة للسكن في إمارة الشارقة، وفي خلال الفترة من عام 2012م وحتى عام 2020م، والذي يتضح من البيان الإحصائي الآتي:

الجدول رقم (2)

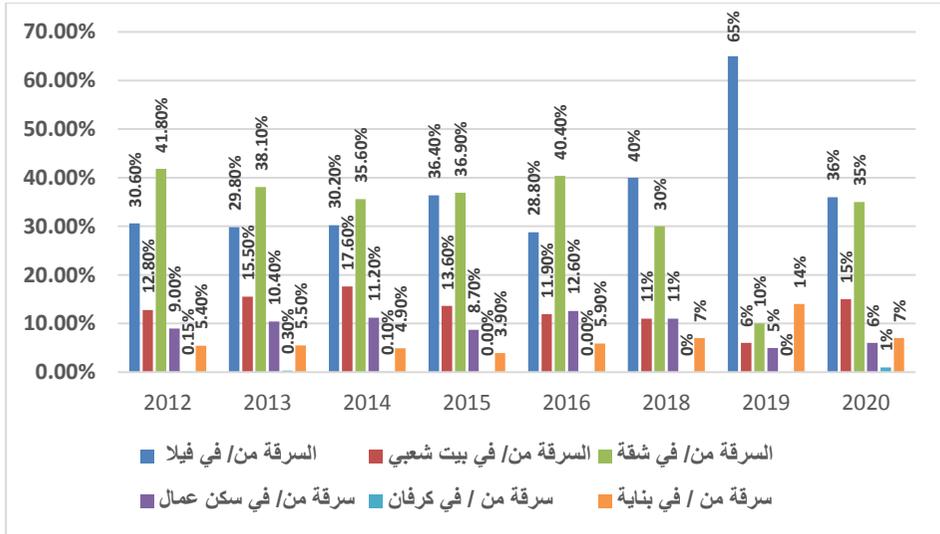
جرائم السرقة من المساكن أو المعدة للسكن خلال الفترة (2012 - 2020م)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الجريمة / السنة
36%	65%	40%	72	28.8%	36.4%	30.2%	29.8%	30.6%	السرقة من/ في فيلا
15%	6%	11%		11.9%	13.6%	17.6%	15.5%	12.8%	السرقة من/ في بيت شعبي
35%	10%	30%		40.4%	36.9%	35.6%	38.1%	41.8%	السرقة من/ في شقة
6%	5%	11%		12.6%	8.7%	11.2%	10.4%	9.0%	سرقة من/ في سكن عمال
1%	0%	0%		0.0%	0.0%	0.1%	0.30%	0.15%	سرقة من/ في كرفان
7%	14%	7%		5.9%	3.9%	4.9%	5.5%	5.4%	سرقة من/ في بناية
100%	100%	100%		100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

* ملاحظة: قد تلاحظ في الجدول السابق بأن توزيع البيانات للأعوام من (2012 إلى 2020م) كانت، مفصلة أما البيانات الواردة لعام (2017م)، فقد احتوت على الرقم الإجمالي فقط حسب ما وردنا من قسم المعلومات الأمنية⁽³⁵⁾.

شكل رقم (1)

جرائم السرقة من المساكن أو المعدة للسكن خلال الفترة (2012 – 2020)



1. تبين من الجدول رقم (1) والخاص بجرائم السرقة من المساكن أو المعدة للسكن خلال الفترة (2012 – 2020م) أن أعلى معدل السرقة من فيلا كان في عام 2019م، حيث بلغ معدل سرقات المساكن نسبة (65%)، وكان هناك تذبذب في معدل السرقات في الأعوام من (2012 وحتى 2020م) ماعدا 2019م، أما أقل

35. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مكتب القائد العام، قسم المعلومات الأمنية، 2019م.

- نسبة السرقات في الفيلا في إمارة الشارقة كانت عام 2016م حيث بلغت (28.8%) فقط حسب ما يوضحه الجدول أعلاه.
2. بينما بلغت أعلى نسبة للسرقة من المساكن الشعبية عام 2014م، حيث بلغت (17.6%) جريمة سرقة، وكانت هناك أعداد متفاوتة لسرقة المسكن الشعبي في الأعوام (2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020م) أما أقل عدد من السرقات فقد شهده عام 2019م حيث بلغت (6%) جريمة سرقة فقط.
3. أمّا بالنسبة للسرقة في الشقة فإن أعلى معدل سرقات كان في عام 2012م، حيث بلغت (41.8%)، وأقل نسبة سرقات كانت عام 2019م، حيث بلغت (10%).
4. تبين من الجدول أعلاه أن أعلى معدلات السرقات في سكن العمال كانت في عام 2016 حيث بلغت (12.6%) عملية سرقة، وبالنسبة للأعوام الأخرى كان هناك تذبذب في أعداد السرقات، حيث تراوحت الأرقام ما بين (9.0%) لعام 2012م، (10.4%) لعام 2013م، (11.2%) لعام 2014م، (8.7%) لعام 2015م، (12.6%)، أمّا أقل معدل سرقة في سكن العمال فكانت عام 2020م حيث بلغت (6%) جريمة سرقة.
5. أمّا بالنسبة للسرقة في الكرفانات فكانت بمعدل سرتين في عام 2013م، ويعتبر أعلى عدد، بالنسبة للأعوام الأخرى من (2012، 2014، 2020م) كان عدد جرائم السرقة فيهم واحد فقط، وبالنسبة للأعوام (2015، 2016، 2018، 2019م) لا توجد أيّ عملية سرقة، وبالنسبة لعام (2017م) لم يتمكن من تحديد الرقم لعدم توفر البيانات التفصيلية، حسب ما أشارت إليه البيانات الصادرة من قسم الإحصاء في إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة.

6. فيما يتعلق بالسرقة في البناية أعلى معدل سرقات كان في عام 2019م، حيث بلغت نسبة السرقات (14%)، وأقل نسبة سرقات بلغت (3.9%) كانت في عام 2015م.

7. في النهاية إجمالي جميع المساكن التي تمثلت في (الفيلا - بيت شعبي - شقة - سكن عمال - كرفان - بناية) بلغت معدلات السرقة بنسبة (100%) لجميع الأعوام من (2012 وحتى 2020م) كما وضحه الجدول السابق.

• جميع البيانات السابقة صادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مكتب القائد العام، قسم المعلومات الأمنية، 2020م.

• بدراسة الأسباب وراء الانخفاض جرائم السرقة من المساكن، ومدى ربطها بالإجراءات الشرطية للحد من السرقة من المساكن نلاحظ أن الفضل يرجع للأداء الإيجابي للقيادة العامة لشرطة الشارقة بشكل عام والإدارة العامة للعمليات الشرطية بشكل خاص المتمثل في:

1. توفير دوريات للحد من الجريمة على مدار العام وبالذات في المناطق الأكثر تعرضاً للسرقة.

2. تنفيذ حملة "الكماشة" بمشاركة مركز شرطة الصناعية الشامل، إدارة التحريات والمباحث الجنائية، بلدية الشارقة وقسم متابعة المخالفين.

3. تفعيل المصادر السرية بإدارة التحريات والمباحث الجنائية.

4. تنفيذ مبادرة "راصد" موجهة للمحققين في إدارة مراكز الشرطة الشاملة.

5. تنفيذ مبادرة "صناعية آمنة" ومبادرة "القبضة" في كل من مركز شرطة الصناعية الشامل ومركز شرطة الصجعة الشامل.

6. الدراسة التحليلية للجرائم المقلقة في إمارة الشارقة (2011 - 2016م)⁽³⁶⁾.

المطلب الثالث: نتائج تحليل إحصائي لاستبيان دوافع ارتكاب جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي لإمارة الشارقة خلال الفترة من 2012 - 2020م

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف على أهم دوافع ومسببات جرائم السرقة من المساكن على مستوى مدينة الشارقة، من خلال دراسة تطبيقية على العاملين بإدارة البحث الجنائي، وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسّر ويقمّم أملاً في التوصل إلى التوصيات التي تساهم في الحد من جريمة السرقة من المساكن.

وقد استخدمت الباحثة مصدرين للبيانات:

1. المصادر الأولية: اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في التقارير والدراسات المنشورة عبر شبكة

36. القيادة العامة لشرطة الشارقة ، إدارة مركز بحو الشرطة ، التقرير السنوي ، 2017م .

الإنترنت، والكتب المتوفرة في مكتبة مركز بحوث الشرطة، وأبحاث الترفيع الخاصة بالضباط.

2. **المصادر الثانوية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على العاملين بإدارة البحث الجنائي، إدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين بإدارة البحث الجنائي، إدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة. استخدمت الباحثة الأسلوب الطبقي حتى تضمن كافة العاملين بإدارة البحث الجنائي ومراكز الشرطة الشاملة للإجابة على الاستبيان، حيث أجريت الدراسة على عينة قوامها 88 موظفاً وموظفة، بلغ حجم العينة 55% من إجمالي الموظفين العاملين بإدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة. ولقد تم اختيار العينة في الفترة من بداية فبراير 2018م حتى نهايته، باتباع الأسلوب الطبقي حتى تضمن كافة العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة الإجابة على الاستبيان.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول مقياس ليكرت الآتي:

الجدول رقم (3) عبارات مقاييس الاستجابة

الاستجابة	رافض بشدة	رافض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

◆ خصائص العينة:

يمكن التعرف على خصائص عينة الدراسة من خلال العناصر الآتية:

(الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى المهني)

1. توزيع مفردات العينة حسب النوع:

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن 90.9% من مفردات العينة كانوا من الذكور، وفي الوقت نفسه بلغت نسبة الإناث 9.1%.

الجدول رقم (4) الجنس

م	الجنس	التكرار	النسبة
1	ذكر	80	90.9%
2	أنثى	8	9.1%
	المجموع	88	100%

2. توزيع مفردات العينة حسب العمر:

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن 38.6% من مفردات العينة يقعون في الفئة العمرية من 20- وأقل من 30 سنة، بينما حازت الفئة العمرية من 30 وأقل من 40 على نسبة 40.9%، وأخيراً يأتي من يقع في الفئة العمرية 40 فأكثر بنسبة 20.0%.

الجدول رقم (5) العمر

م	العمر	التكرار	النسبة
1	(20- وأقل من 30)	34	38.6%
2	(30- وأقل من 40)	36	40.9%
3	40 فأكثر	18	20.5%
	المجموع	88	100%

3. توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي:

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن الحاصلين على التعليم الابتدائي فأقل من مفردات العينة بلغت نسبتهم 1.1%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الإعدادي 9.1%، وبلغت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي 56.8% وكانت الأعلى بينهم، ونسبة التعليم الجامعي بلغت بنسبة 20.5%، وأخيراً بلغت نسبة من هو حاصل على درجة الماجستير 1.1% فقط.

الجدول رقم (6) المستوى التعليمي

م	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
1	ابتدائي فأقل	1	1.1%
2	إعدادي	8	9.1%
3	ثانوي	50	56.8%
4	دبلوم	10	11.4%
5	جامعي	18	20.5%
6	ماجستير	1	1.1%
	المجموع	88	100%

4. توزيع مفردات العينة حسب المستوى المهني:

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن 9.1% من مفردات العينة إشرافي، بينما بلغت نسبة التخصصي 14.8%، ونسبة الإداري بلغت 35.2%، وفي الأخير بلغت نسبة الميداني 40.9%، وهي الأكثر بينهم.

الجدول رقم (7) المستوى المهني

م	المستوى المهني	التكرار	النسبة
1	إشرافي	8	9.1%
2	تخصّصي	13	14.8%
3	إداري	31	35.2%
4	ميداني	36	40.9%
	المجموع	88	100%

ثالثاً: بيانات تتعلق بتحليل الإحصائي لدوافع السرقة من المساكن وأسبابه على المستوى المحلي بإمارة الشارقة

حدّدت الباحثة مجموعة من الأسئلة للتعرف على أهم الأسباب والدوافع وراء ارتكاب جرائم السرقة من المساكن.

- التعرف على الأسباب الدافعة لارتكاب السرقة من المساكن بإمارة الشارقة.
- التعرف على أكثر الأوقات التي تمّت فيها قضايا السرقة من المساكن.
- التعرف على أكثر المسروقات التي تتم سرقتها من المساكن.
- التعرف على المواسم التي تتم فيها السرقة من المساكن بكثرة.
- التعرف على الطرق المستخدمة في السرقة من المساكن.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في السرقة من المساكن.
- التعرف على أكثر الفئات التي تتم من قبلها السرقة من المساكن.
- التعرف على أكثر المناطق التي تتم فيها السرقة من المساكن.

1. برأيك ما هي الأسباب الدافعة لارتكاب جرائم السرقة من المساكن بإمارة الشارقة؟

تم ترتيب الأسباب الدافعة لارتكاب جرائم السرقة من المساكن بإمارة الشارقة حسب أهميتها من 1 إلى 6 حيث (1) الأكثر سبب (أهمية) و(6) الأقل سبب (أهمية).

الجدول رقم (8) سبب ارتكاب جريمة السرقة حسب الترتيب

م	سبب ارتكاب جريمة السرقة حسب الترتيب
1	البطالة
2	أصدقاء السوء
3	ضعف الوازع الديني
4	التسلل
5	الحاجة
6	المرض النفسي

نجد من تحليل الجدول رقم (1) المتعلق بترتيب أبرز أسباب جريمة السرقة من المساكن، أنّ "البطالة" تأتي في المرتبة الأولى، والمرتبة الثانية "أصدقاء السوء"، ويليهما في المرتبة الثالثة "ضعف الوازع الديني"، بينما احتل "التسلل" المرتبة الرابعة، وتليها "الحاجة" في المرتبة الخامسة، وتدني نسبة المرض النفسي إلى المرتبة السادسة، وهي تمثل أقل نسبة من الأسباب الأخرى، ومن تحليل نتائج الأسباب الأخرى السابق اتضح أنّ البطالة تأتي على قمة أسباب ارتكاب جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

2. من خلال عملك ما أكثر الأوقات التي تمت فيها قضايا السرقة من المساكن؟

تم ترتيب الأوقات التي تمت فيها قضايا السرقة من المساكن حسب الأوقات التي وقعت فيها قضايا السرقة من 1 إلى 4، حيث (1) أكثر وقت وقعت فيه قضايا السرقة و(4) أقل وقت وقعت فيه قضايا السرقة.

الجدول رقم (9) الأوقات التي تمت فيها قضايا السرقة من المساكن

م	الأوقات التي تمت فيها قضايا السرقة من المساكن
1	منتصف الليل حيث السكون والناس نيام
2	وقت بداية حلول الظلام
3	وقت الضحى حيث يتواجد الناس في أعمالهم
4	وقت الظهيرة حيث يأخذون قسطاً من الراحة

نجد من تحليل الجدول رقم (2) الذي يوضح بأن أكثر الأوقات ارتكاباً للجريمة هي وقت منتصف الليل حيث السكون والناس نيام، ووقت ارتكاب جرائم السرقة من المساكن ببداية حلول الظلام يأتي في المرتبة الثانية، والمرتبة الثالثة تمثلت في وقت الضحى حيث يتواجد الناس في أعمالهم، ويليهما في المرتبة الرابعة وقت الظهيرة حيث يأخذون قسطاً من الراحة، ويعتبر من أقل الأوقات التي تتم فيها جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر الباحث أن أكثر الأوقات ارتكاباً للسرقة من المساكن هي وقت منتصف الليل حيث السكون والناس نيام بسبب انتشار العتمة وهدوء الحركة أو خلوها في بعض الأحيان في الأحياء السكنية، أما عن وقت الظهيرة فيعتبر أقل الأوقات ارتكاباً لجرائم السرقة ويرجع السبب إلى وضوح الرؤية حيث تكون الرؤية في أعلى مستوياتها في هذا الوقت والحركة الطبيعية في الأحياء السكنية، ووجود بعض الأفراد يقضين في مساكنهم مما يعيق على السارق ارتكاب جريمته.

3. ما هي أكثر المسروقات التي تتم سرقتها من المساكن؟

تم ترتيب المسروقات التي تتم سرقتها من المساكن من 1 إلى 7 حيث (1) أكثر المسروقات و(7) أقل المسروقات.

الجدول رقم (10) المسروقات

م	المسروقات
1	الأموال
2	المجوهرات والحلي
3	الإلكترونيات
4	أدوات كهربائية
5	أدوات منزلية
6	أثاث منزلي
7	ملابس وأحذية

نجد من تحليل الجدول رقم (3) المتعلق بترتيب المسروقات التي تتم سرقتها من المساكن، أشار التحليل أن الأموال هي التي تتم الهدف بالمرتبة الأولى، وتليها المجوهرات والحلي في المرتبة الثانية، والمرتبة الثالثة تمثلت في "سرقة الإلكترونيات"، ويليهما في المرتبة الرابعة "سرقة أدوات كهربائية"، بينما احتل "الأثاث المنزلي" المرتبة الخامسة، وتدني نسبة سرقة الملابس والأحذية إلى المرتبة السادسة، وهي تمثل أقل نسبة من المسروقات الأخرى، ومن تحليل الجدول السابق اتضح أن الأموال تشكل الهدف الرئيسي لغالبية اللصوص من ارتكاب جرائم سرقة المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

4. ما أكثر موسم تتم فيه السرقة من المساكن؟

تم ترتيب المواسم التي تمت فيها السرقة من المساكن من 1 إلى 6 حيث (1) أكثر المواسم تمت فيه سرقات و (6) أقل المواسم التي تمت فيها سرقات.

الجدول رقم (11) موسم السرقات من المساكن

م	موسم السرقات من المساكن
1	أيام عطل المدارس والجامعات
2	أيام الإجازات الأسبوعية
3	أيام الأسبوع العادية
4	أيام الأعياد
5	احتفالات رأس السنة
6	المناسبات الوطنية

نجد من تحليل الجدول رقم (4) المتعلق بترتيب أبرز المواسم التي تمت فيها السرقة من المساكن، أشارت نتائج التحليل أن أيام العطل والمدارس تأتي في المرتبة الأولى، والمرتبة الثانية تمثلت في أيام الإجازات الأسبوعية، يليها في المرتبة الثالثة "أيام الأسبوع العادية"، بينما احتلت أيام الأعياد المرتبة الرابعة، وتليها احتفالات رأس السنة في المرتبة الخامسة، وتعدت نسبة سرقات المساكن في المناسبات الوطنية إلى المرتبة السادسة وهي تمثل أقل نسبة من الأسباب الأخرى، ومن تحليل نتائج مواسم السرقات في الجدول السابق اتضح أن أيام عطل المدارس والجامعات تأتي على قمة مواسم ارتكاب جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

5. برأيك ما أكثر الطرق المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن؟

تم ترتيب الطرق المستخدمة في جريمة سرقة المنازل من 1 إلى 6 حيث (1) تمثل أكثر الطرق مستخدمة و(6) أقل الطرق مستخدمة.

الجدول رقم (12) الطرق المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن

م	الطرق المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن
1	الدخول عن طريق مراقبة المساكن وخلوه إما بسبب السفر أو التنزه في الدولة.
2	الدخول عبر السور أو لصغر ارتفاعه.
3	الدخول عبر أبواب غير محكمة الإغلاق أو مكسورة.
4	الدخول عن طريق نوافذ غير محكمة الإغلاق أو عدم وجود حواجز حديدية عليها.
5	الدخول عن طريق انتحال شخصية معينة.
6	الدخول عن طريق تعطيل كيبل الكهرباء، لكي لا يتمكن المجني عليه من رؤية اللص له بوضوح، أو الاتصال بالشرطة.

أظهرت النتائج من تحليل الجدول رقم (5) المتعلق بترتيب أبرز الطرق المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن، أن الدخول عن طريق مراقبة المساكن وخلوه إما بسبب السفر أو التنزه تأتي في المرتبة الأولى، وتحتل المرتبة الثانية الدخول عبر السور أو لصغر ارتفاعه، مما يسهل للجاني عملية دخول المسكن لارتكاب جريمته، ويليهما في المرتبة الثالثة الدخول عبر أبواب غير محكمة الإغلاق أو مكسورة، مما يجعل اللص يطمع في ارتكاب جريمته، بينما احتل الدخول عن طريق نوافذ غير محكمة الإغلاق أو عدم وجود حواجز حديدية عليها في المرتبة الرابعة، إذ تسهل النوافذ غير محكمة الإغلاق دخول المجرم في المسكن لارتكاب جريمته، وتليها الدخول عن طريق انتحال شخصية معينة وغالباً ما تكون متمثلة في "المتسول، السباك، الزراع وغيره من الشخصيات في المرتبة الخامسة، الدخول عن طريق تعطيل كيبل الكهرباء،

لكي لا يمكن المجني عليه من رؤية اللص له بوضوح، أو الاتصال بالشرطة إلى المرتبة السادسة، وهي تمثل أقل نسبة من الأسباب الأخرى، ومن تحليل نتائج الأسباب الأخرى السابق اتضح أنّ الدخول عن طريق مراقبة المساكن وخلوه إما بسبب السفر أو التنزه تأتي على قمة الطرق المستخدمة في ارتكاب جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

6. برأيك ما أكثر الأدوات المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن؟

تم ترتيب الأدوات المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن من 1 إلى 5، حيث (1) تمثل أكثر الأدوات مستخدمة و(5) أقل الأدوات مستخدمة.

الجدول رقم (13) الأدوات المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن

م	الأدوات المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن
1	السلح الأبيض
2	العراك بالأيادي
3	الأسلحة الخشبية
4	السلح الناري
5	التهديد بالحيوانات والكلاب وغيرها

نجد من تحليل الجدول رقم (6) الذي يوضّح بأنّ أكثر الأدوات المستخدمة في ارتكاب جريمة السرقة هو السلح الأبيض، يحتل المرتبة الثانية العراك بالأيادي، والمرتبة الثالثة تمثلت في الأسلحة الخشبية، يليها في المرتبة الرابعة استخدام الأسلحة النارية، وبالنسبة للتهديد بالحيوانات والكلاب احتلت أدنى نسبة بالنسبة للأدوات المستخدمة في جريمة السرقة من المساكن، إذا تعتبر أكثر الأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم السرقة من المساكن هي السلح الأبيض، وأقل الأدوات المستخدمة هي

التهديد بالحيوانات والكلاب وغيرها، حسب وجهة نظر العاملين في إدارات البحث الجنائي.

7. برأيك ما هي أكثر فئة تتم من قبلهم السرقة من المساكن؟

تم ترتيب الفئات التي تتم من قبلهم السرقة من المساكن من 1 إلى 8 حيث (1) تمثل الفئة الأكثر و(8) الفئة الأقل.

الجدول رقم (14) أكثر فئة تتم من قبلهم السرقة من المساكن

م	أكثر فئة تتم من قبلهم السرقة من المساكن
1	المستخدمين وخدمة المنازل
2	للصوص المتسللون إلى الدولة
3	عمالة الصيانة
4	باعة متجولون
5	مجهول
6	أصدقاء
7	الزوار من الأهل والأقارب
8	أحد أفراد العائلة

نجد من تحليل الجدول رقم (7) المتعلق بترتيب أغلب الفئات التي تتم من قبلهم جريمة السرقة من المساكن هم المستخدمون وخدم المساكن يحتلون المرتبة الأولى، والمرتبة الثانية تمثلت في اللصوص والمتسللين إلى الدولة، يليها في المرتبة الثالثة عمال الصيانة المتمثلة في السباك والكهربائي، عامل بناء، مزارع وغيره، بينما احتل باعة مجهولون المرتبة الرابعة، وتليها مجهول في المرتبة الخامسة، والأصدقاء احتلوا المرتبة السادسة، وأما المرتبة السابعة فقد احتلها الزوار من الأهل والأقارب، وتدني نسبة أحد أفراد العائلة، ومن تحليل نتائج الفئات الأخرى اتضح أن فئة المستخدمين

وخدم المنازل تأتي بأنها من أغلب الفئات ارتكابا لجرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة، وأن أحد أفراد العائلة أقل ارتكاب لجرائم السرقة من المساكن.

8. ما هي أكثر المناطق في الإمارة التي تتم فيها السرقة من المساكن؟

تم ترتيب المناطق التي تتم فيها السرقة من المساكن من 1 إلى 5 حيث (1) تمثل أكثر المناطق و(5) المناطق الأقل.

الجدول رقم (15) المناطق التي تتم فيها السرقة من المساكن

م	المناطق التي تتم فيها السرقة من المساكن
1	المناطق الصناعية
2	الفلل في الأحياء القديمة
3	الشقق في المباني القديمة
4	الفلل في الأحياء الجديدة
5	الشقق في الأبراج

نجد من تحليل الجدول رقم (8) المتعلق بأكثر المناطق في الإمارة التي تتم فيها جرائم السرقة من المساكن، بينت النتائج أن المناطق الصناعية من أكثر المناطق التي تتم فيها جريمة السرقة من المساكن تأتي في المرتبة الأولى، والمرتبة الثانية تمثلت في "الفلل والأحياء القديمة"، ويليهما في المرتبة الثالثة الشقق في المباني القديمة، بينما احتلت الفلل في الأحياء الجديدة المرتبة الرابعة، وأمّا المرتبة الأخيرة احتلتها الشقق والأبراج أتت في المرتبة الخامسة، وهي تمثل أقل نسبة من جرائم السرقة من المساكن بالنسبة للمناطق الأخرى، ومن تحليل السابق اتضح أن المناطق الصناعية تمثل أعلى نسبة لارتكاب جرائم السرقة فيها، وذلك من خلال الإحصائية التي تمت من قبل

العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة. من وجهة نظر الباحثة أن تدني ارتكاب جرائم السرقة للشقق في الأبراج السكنية يرجع السبب فيه إلى استخدام تقنيات حديثة وأجهزة مراقبة إلكترونية، مما تعيق على اللصوص من ارتكاب جرائمهم.

9. ما هو رأيك في بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقاية من جريمة السرقة من المساكن؟

الجدول رقم (16)

م	العبارة	النسبة	درجة الموافق
1	إلزام أصحاب المنازل بتركيب كاميرات متصلة بالمساكن وغرفة العمليات.	89.5%	موافق بشدة
2	عقد لقاءات دورية مع أصحاب المساكن للاستماع إلى مخاوفهم حيال المجرمين وتوعيتهم بشأن ذلك.	90.9%	موافق بشدة
3	إنارة كافة الشوارع الخاصة بالمناطق الأكثر عرضة للسرقة.	95.9%	موافق بشدة
4	القيام بحملات التفتيش بالتعاون مع العمل والعمال والمنشآت الإصلاحية والعقابية.	95.7%	موافق بشدة
	المعدل العام	93%	موافق بشدة

كشفت بيانات الجدول رقم (9) والخاص بالإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقاية من الجريمة الآتي:

- بلغ المعدل العام للإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقاية من الجريمة "93%"، بالنسبة لإنارة كافة الشوارع الخاصة بالمناطق الأكثر عرضة للسرقة بلغت النسبة 95.9%، تليها القيام بحملات التفتيش بالتعاون مع العمل والعمال والمنشآت الإصلاحية والعقابية بنسبة

95.7%، تليها عقد لقاءات دورية مع أصحاب المنازل بتركيب كاميرات متصلة بالمساكن وغرفة العمليات بنسبة 90.9%، أما بالنسبة للاتجاهات السابقة إلزام أصحاب المنازل بتركيب كاميرات متصلة بالمساكن وغرفة العمليات حيث بلغت 89.5% وتعتبر أقل نسبة مقارنة بالاتجاهات السابقة. أمّا عن درجة الموافقة للإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للحد من جرائم السرقة من المساكن جاءت بموافق بشدة مع تفاوت النسب لكل اتجاه.

الخاتمة

وفي الختام أنهيت دراستي ببعض النتائج والتوصيات، والتي قد تساهم إلى حد كبير في مكافحة جرائم السرقة من المساكن والحد منها، وأرجو أني قد وفقني الله تعالى في طرح هذا الموضوع بكل صدق وأمانة. وأسأل الله مزيداً من الرفعة والأمان لوطننا العزيز وللدول العربية والإسلامية ودول العالم. لأنه لولا نعمة الأمن الأمان لما استطاع الإنسان أن يتقدم خطوة واحدة في مجتمعه ولا في حياته.

النتائج:

عقب الانتهاء من استعراض كافة الجوانب التي تتعلق بالتعرف على أنماط جرائم السرقة من المساكن في الدراسات المحلية والإقليمية والدولية وواقع الإحصاء الجنائي بإمارة الشارقة خلال الفترة من 2012م - 2020م، وكذلك معرفة دوافع ارتكاب جرائم السرقة من المساكن وأسبابه سواء تلك التي تتعلق بشخص الجاني أم الضحية، وأجهزة الشرطة المنوط بها والوقاية منها ومكافحتها. وذلك من خلال استجابات العاملين بإدارة البحث الجنائي، وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة سوف نوالي بيان كل أمر من هذه الأمور على النحو الآتي:

أولاً: نتائج الدراسة في ضوء تحليل الواقع الإحصائي الجنائي بإمارة الشارقة خلال الفترة من 2012م - 2020م بالنسبة للسرقة من المساكن، أسفر التحليل الإحصائي الجنائي عن النتائج الآتية:

بالنسبة لحجم جرائم السرقة في الفيلا وجرائم السرقة من الكرفان خلال الفترة من (2012 - 2020م)، شهد عام 2019م أكثر الأعوام ارتفاعاً بالنسبة للسنوات السابقة لها حيث بلغ إجمالي نسبة السرقات فيها (65%)، ويعتبر عام 2019م أكثر انخفاضاً لجرائم السرقة من المساكن في إمارة الشارقة حيث بلغت نسبة السرقات فيها (0%)؛ أي: خالية من جرائم السرقة.

ثانياً: نتائج الدراسة في ضوء الإجابة على التساؤلات المتعلقة بدوافع ارتكاب جرائم السرقة من المساكن وأسبابه على المستوى المحلي لإمارة الشارقة من واقع استجابات العاملين بإدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة خلال الفترة من 2012م-2020م.

1. بالنسبة للأسباب الدافعة لارتكاب السرقة من المساكن بإمارة الشارقة تبين أنّ البطالة تأتي على قمة أسباب ارتكاب جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

2. بالنسبة لأكثر الأوقات التي تتم فيها جرائم السرقة من المساكن تبين منتصف الليل حيث السكون والناس نيام بسبب انتشار العتمة وهدوء الحركة أو خلوها في بعض الأحيان من الأحياء السكنية، ويعتبر وقت الظهيرة أقل الأوقات ارتكاباً لجرائم السرقة يرجع السبب إلى وضوح الرؤية، حيث تكون الرؤية في أعلى مستوياتها في هذا الوقت والحركة الطبيعية في الأحياء السكنية.

3. بالنسبة لأكثر المسروقات التي تتم سرقتها من المساكن تبين بأن الأموال هي الهدف الرئيسي لغالبية اللصوص من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

4. بالنسبة للمواسم التي تتم فيها السرقة من المساكن بكثرة اتضح بأن أيام عطلة المدارس والجامعات تأتي على قمة مواسم ارتكاب جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

5. أما عن الطرق المستخدمة في السرقة من المساكن اتضح أنّ الدخول عن طريق مراقبة المساكن وخلوها إما بسبب السفر أو التنزه تأتي على قمة الطرق المستخدمة في ارتكاب جرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

6. تبين من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة بأن أكثر الأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم السرقة من المساكن هي السلاح الأبيض، وأقل الأدوات المستخدمة هي التهديد بالحيوانات والكلاب وغيرها.

7. كشفت النتائج أنّ فئة المستخدمين وخدم المنازل تأتي بأنها من أغلب الفئات ارتكاباً لجرائم السرقة من المساكن من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة، وأنّ أحد أفراد العائلة أقل ارتكاب لجرائم السرقة من المساكن.

8. تبين النتائج أنّ المناطق الصناعية تمثل أعلى نسبة لارتكاب جرائم السرقة فيها، وذلك من خلال الإحصائية التي تمت من قبل العاملين في إدارة البحث الجنائي وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

ثالثاً: كشف النتائج بالنسبة للإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقاية من جريمة السرقة من المساكن هي كالاتي:

1. إنارة كافة الشوارع الخاصة بالمناطق الأكثر عرضة للسرقة.
2. القيام بحملات التفتيش بالتعاون مع العمل والعمال والمنشآت الإصلاحية والعقابية.
3. عقد لقاءات دورية مع أصحاب المساكن للاستماع إلى مخاوفهم حيال المجرم، وتوعيتهم بشأن ذلك.
4. تنبيه أصحاب المساكن بتركيب كاميرات متصلة بالمساكن وغرفة العمليات بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

التوصيات:

الواضح من خلال الدراسة أنّ جرائم السرقة تعتبر من الجرائم الخطيرة بما تمثّله من تهديد وترويع لأفراد المجتمع وزعزعة الأمن والأمان في الدول، وعليه قامت الباحثة بوضع عدد من التوصيات للحد من هذه الظاهرة:

1. التنسيق والتعاون مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية للقيام بحملات تفتيش بضبط المخالفين والمتسللين.
2. زيادة الدورات التدريبية في مجال البحث والتحري وأساليب الكشف عن الجريمة لزيادة الحس والأمني لدى الأفراد العاملين بهذا المجال، ممّا يمنحهم القدرة على سرعة الوصول لمرتكبي الجرائم.

3. توعية المواطنين والمقيمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بالاحتياطات الواجبة لحمايتهم من جرائم السرقة بالإكراه بالتعاون مع رجال الأمن.
4. عقد اللقاءات الدورية المستمرة بين إدارة التحريات والمباحث الجنائية والجمهور وأصحاب المساكن لزيادة الوعي والأمن لديهم.
5. تكثيف دوريات الرقابة الأمنية، وإطلاق دوريات الحد من الجريمة التابعة لإدارة التحريات ودوريات الإسناد التابعة لإدارة المرور، والتي تم استحداثها مؤخراً.
6. إنارة كافة الشوارع والخاصة بالمناطق الأكثر عرضة للسرقة.
7. تغليظ العقوبة بحق مرتكبي جرائم السرقة وبصفة خاصة في حالات العود، وهو الأمر الذي يحقق الردع الخاص لدى مرتكبيها، والردع العام لمن يحاول ارتكابها.
8. أن تكون هناك برامج توعوية داخل المنزل والمسجد والمدرسة بالنسبة للطلبة والأحداث تحذر من خطورتها، وأنها سلوك ذميم ينافي الفطرة السوية.
9. الربط بين إدارات الشرطة المختلفة لتبادل المعلومات ما بينهم بشأن المتهمين المقبوض عليهم والمعلومات المتوفرة عنهم وصورهم الشخصية وبصماتهم.
10. تغليظ العقوبة لكل من يمتلك الأسلحة النارية أو الأسلحة البيضاء دون ترخيص.
11. توفير القوى الأمنية ونشرها بشكل أوسع للحد من ظاهرة السرقة من المساكن.

12. توعية الجمهور بضرورة غلق القنوات التي تساعد الجاني على معرفة أماكن تواجد المجني عليه.
13. توفير مراكز شبابية بشكل أوسع لمشاركتهم في الفعاليات والأنشطة المختلفة للقضاء على وقت الفراغ لديهم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الملازم أول/ حمد سعيد النقبى - جناية السرقة بالإكراه في الأماكن العامة - 2015م - بحث ترقية.
2. أ. د. كامل حامد السعيد- شرح قانون العقوبات الجرائم الواقعة على الأموال- دار الثقافة للنشر والتوزيع- 1435هـ - 2014م.
3. أحمد بن الشحنة- لسان الحكام في معرفة الأحكام- البابي الحلبي- القاهرة - ط 2 .
4. جبرار كورنو- معجم المصطلحات القانونية- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- 1998م- ط الأولى.
5. د. جودة حسين جهاد - قانون العقوبات الاتحادي - القسم الخاص - 2003م - ج 2- ط الثالثة.
6. الدكتور/ عبد الرزاق الموافي عبد اللطيف- أ. القانوني الجنائي المشارك بالمعهد - قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة- القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 وفقا لأحدث التعديلات الواردة بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 2016م - سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (9)- الطبعة الثالثة- 1438هـ- 2017م.

7. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مكتب القائد العام، قسم المعلومات الأمنية، 2019م.
8. قانون العقوبات الاتحادي - رقم 3 لسنة 1987 المعدل بالقانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2005م - بدولة الإمارات العربية المتحدة - شركة دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع (ذ.م.م) - جمعية الحقوقيين - 2006م.
9. قانون العقوبات - قانون اتحادي رقم 3 لسنة 1987م - جمعية الحقوقيين - أبريل 1993م.
10. قانون العقوبات - قانون اتحادي رقم 3 لسنة 1987م - جمعية الحقوقيين - أبريل 1993م.
11. مجموعة القواعد والأحكام الصادرة عن محكمة تمييز دبي السرقة من 2004 - 2014م - إعداد المكتبة القانونية 2018م.
12. محمد العدناني - معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة - بيروت - مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح - الطبعة الأولى - 1984م.
13. محمد بن منظور، لسان العرب - دار صادر - بيروت - 1414هـ - ط الثالثة - مادة (سرق) - ج العاشر.
14. محمد صبحي نجم، قانون العقوبات القسم الخاص "الجرائم المخلة بالمصلحة العامة والثقة العامة والجرائم الواقعة على الأموال وملحقاتها - كلية الحقوق الجامعة الأردنية - دار الثقافة للنشر والتوزيع - 1435هـ - 2014م - مرجع سبق ذكره.

15. المستشار أحمد محمود خليل - رئيس محكمة الاستئناف- الوسيط في شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة معلقا عليها بأحكام المحكمة الاتحادية العليا- ج.أ- الأحكام العامة- المجلد الأول- 2016م.
16. المستشار إيهاب عبد المطلب، جرائم السرقة، ط الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر القاهرة، 2016م.
17. الملازم- سعيد سالم سعيد خصوني- التحديات الأمنية التي تواجه الشرطة في مكافحة جرائم سرقة الكيبيلات الكهربائية والمستودعات في إمارة الشارقة - 2012م- بحث ترقية.
18. منلا خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام - دار إحياء الكتب العربية، القاهرة- 1962م، ج الثاني.
19. النقيب- علي سيف الذباجي وآخرون- جرائم السرقة بإمارة الشارقة (دراسة ميدانية)- مركز بحوث الشرطة- القيادة العامة لشرطة الشارقة- ط1-2005م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=75736&y=2012&article=full>
2. <http://www.jfranews.com.jo/more-107298-1>
3. <http://www.lebanon24.com/articles/1485235653621474000>
4. <http://www.lebanon24.com/articles/1485235653621474000>
- 26
5. -12
<http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2494&artikel=2982796>.
6. <http://www.alriyadh.com/223375>
7. <https://www.skynewsarabia.com/web/article/936501/>
8. <http://www.albayan.ae/five-senses/east-and-west/2017-03-13-1.2885632>
9. <http://www.emaratalyoun.com/local-section/accidents/2016-03-16-1.879386>.
10. <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2016-11-21-1.2771645-18>
11. <http://alhilalalyoun.com/news/42555/22-3-2017/>.
12. <http://www.snyar.net/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-19>

الملاحق

الملحق رقم (1):

وزارة الداخلية
القيادة العامة لشرطة الشارقة
إدارة مركز بحوث الشرطة

دوافع وأسباب ارتكاب جرائم السرقة من المساكن على المستوى المحلي

تهدف هذه الاستمارة إلى التعرف على دوافع ارتكاب جرائم السرقة من المساكن وأسبابه على المستوى المحلي من وجهة نظر العاملين في البحث والتحري بالقيادة العامة لشرطة الشارقة، خلال سلسلة زمنية محددة وهي من "2012م - 2017م" لوضع الحلول المناسبة للحد من تلك الجريمة، وتم تصميم هذه الاستمارة لأغراض البحث العلمي، يرجى عدم ذكر الاسم أو أية بيانات شخصية.

2018م

أولاً البيانات الأولية :

- يرجى وضع علامة (√) بجانب الاختيار الملائم:

1. النوع:

[] ذكر [] أنثى

2. العمر:

3	2	1
40 وما فوق	30- أقل من 40	20- أقل من 30

3. المستوى التعليمي:

6	5	4	3	2	1
ماجستير فما فوق	جامعي	دبلوم	ثانوي	إعدادي	ابتدائي فأقل

4. المستوى المهني:

4	3	2	1
ميداني	إداري	تخصصي	إشرافي

ثانياً: رأي منتسبي القيادة العامة لشرطة الشارقة في مجال السرقة من المساكن

يرجى تحديد أكثر الأسباب الدافعة لارتكاب جرائم السرقة من المساكن حيث

"يعبر (الرقم 1) عن الأكثر سبباً و(رقم 5) أقل سبباً"، والأسئلة كالتالي:

1. برأيك ما هي الأسباب الدافعة لارتكاب جرائم السرقة من المساكن بإمارة الشارقة؟

6	5	4	3	2	1
الحاجة	ضعف الوازع الديني	البطالة	أصدقاء السوء	المرض النفسي	التسلل

أخرى تذكر:

2. من خلال عملك ما أكثر الأوقات التي تمت فيها قضايا السرقة من المساكن؟

4	3	2	1
منتصف الليل حيث السكون والناس نيام	وقت بداية حلول الظلام	وقت الظهيرة حيث يأخذون قسطاً من الراحة	وقت الضحى حيث يتواجد الناس في أعمالهم

أخرى تذكر:

3. ما هي أكثر المسروقات التي تتم سرقتها من المساكن؟

7	6	5	4	3	2	1
ملابس وأحذية	أثاث منزلي	أدوات منزلية	إلكترونيات	أدوات كهربائية	الأموال	المجوهرات والحلي

أخرى تذكر:

4. ما أكثر موسم تتم فيه السرقة من المساكن؟

6	5	4	3	2	1
احتفالات رأس السنة	أيام الأسبوع العادية	أيام الإجازات الأسبوعية	الأعياد	المناسبات الوطنية	أيام عطل المدارس والجامعات

أخرى تذكر:

5. برأيك ما أكثر الطرق المستخدمة في جريمة سرقة المساكن؟

6	5	4	3	2	1
الدخول عن طريق مراقبة المسكن وخلوه إما بسبب السفر، أو التنزه في الدولة	الدخول عبر السور، أو لصغر ارتفاعه	الدخول عبر أبواب غير محكمة الإغلاق، أو مكسورة	الدخول عن طريق النوافذ غير محكمة الإغلاق، أو عدم وجود حواجز حديدية عليها	الدخول عن طريق تعطيل كيبيل الكهرباء، لكي لا يتمكن المجني عليه من رؤية اللص له بوضوح، أو الاتصال بالشرطة.	الدخول عن طريق انتحال شخصية معينة

أخرى تذكر:

6. برأيك ما أكثر الأدوات المستخدمة في جريمة سرقة المساكن؟

5	4	3	2	1
التهديد بالحيوانات "الكلاب وغيره"	العراك بالأيدي	الأسلحة الخشبية	السلاح الناري	السلاح الأبيض

..... أخرى تذكر:

7. برأيك ما هي أكثر فئة تتم من قبلهم سرقة المساكن؟

8	7	6	5	4	3	2	1
مجهول	الصوص المتسللون إلى الدولة	باعة متجولون	عمالة الصيانة	المستحون وخدم المنازل	أصدقاء	الزوار من الأهل والأقارب	أحد أفراد العائلة

..... أخرى تذكر:

8. ما هي أكثر المناطق في الإمارة التي تتم فيها السرقة من المساكن؟

5	4	3	2	1
فلل في الأحياء الجديدة	فلل في الأحياء القديمة	الشقق في الأبراج	الشقق في المباني القديمة	المناطق الصناعية

..... أخرى تذكر:

9. ما هو رأيك في بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقاية من الجريمة؟

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إلزام أصحاب المنازل بتركيب كاميرات متصلة بالمساكن وغرفة العمليات.					
2	عقد لقاءات دورية مع أصحاب المساكن للاستماع إلى مخاوفهم حيال المجرمين وتوعيتهم بشأن ذلك.					
3	إنارة كافة الشوارع الخاصة بالمناطق الأكثر عرضة للسرقة.					
4	القيام بحملات التفتيش بالتعاون مع العمل والعمال والمنشآت الإصلاحية والعقابية.					

10. إن كانت توجد لديك أية مقترحات أو آراء أخرى بشأن الحد من السرقة من المساكن يرجى ذكرها:

.....
.....

شاكرين لكم حُسن تعاونكم